منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة فى مملكة البحرين

د. زهراء عيسى
رئيسه المؤسسة البحرينية للتربية الخاصة

1. المقدمة

انطلاقاً من الهدف العام للدراسة الذي يرمي إلى الرفع من كفاءة البرامج المستقبلية المعنية بالعمل على النهوض بالمرأة وتمكينها في مجال التعليم، فإن مدخل التمكين empowerment يمثل أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي فهو يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال الآليات التي تعينها ليس فقط على الاعتماد على الذات وإنما أيضاً انتشال النساء الأخريات من مستنقعات الفقر والجهل والمرض. وتبين الأدبيات حول مفهوم التمكين من أنه رغم التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقية إلا انه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة. لذا تتحقق قوة المرأة بمدى تمكينها من ظروفها والفرص المتاحة أمامها لممارسة حقها في الاختيار وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها.

لهذا فإن مدخل التمكين يجعل التنمية أكثر مشاركة بين المرأة والرجل وبذلك تكون المرأة شريكاً حقيقياً في التنمية البشرية والإنسانية إلى جانب التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تمكين المرأة من امتلاك عناصر للقوة الاقتصادية والاجتماعية وتمكن النساء من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية والنفسية والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تحسّن جميع جوانب حياتهن وحياة أسرهن. فالتمكين يهدف إلى خلق بيئة للمشاركة الفعالة ويعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير المعرفي. كما أنه يعتمد على تغيير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار والاهتمام الأساسي بالتمكين المعرفي والذي يعد مقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخرى.

أن أولئك الذين يمتلكون المعرفة وطرق نقلها في مجتمعاتنا يمتلكون ما كان لدى القادة من قبل، ألا وهو السلطة المطلقة وكما كتب جون كينيت جالبرت " أن المال وقود المجتمع الصناعي، أما في مجتمع المعلومات، فإن المعرفة هي الوقود وهي السلطة" (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002) وهنا تكمن أهمية التعليم والتعلم المطلقة ومن هنا تنطلق الآية الكريمة " اقرأ باسم ربك الذي خلق " سورة العلق (1)

ولقد بين تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 بأن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر. إن غياب العدالة الاجتماعية في التعامل مع المرأة في المجتمعات العربية بوجه خاص. يشكل أكثر مظاهر الاجحاف تفشياً في أي مجتمع لأنها تؤثر عملياً على نصف عدد السكان.

تعتمد المعلومات في هذا القسم من الدراسة على تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 فعلى سبيل المثال، أظهرت البلدان العربية تحسناً في تعليم الإناث أسرع منه في أي إقليم آخر فقد تضاعفت معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثلاث مرات منذ 1970، ازدادت معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية بأكثر من الضعفين. إلا إن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة والتي تشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة. رغم ذلك أكثر من نصف النساء العربيات مازلن أميات (التقرير ص 2). ويكمن التحدي الأهم في مجال التعليم في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة. ومن المنطقي أن تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى التي تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم ومن أهمها سياسات التعلم، وضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم.

إلا أن من العناصر الأساسية التي تؤثر على نوعية التعليم هي عدم الشفافية في طرح الإحصاءات التعليمية الحقيقية والأسباب التي تؤدي إلى الرسوب والتسرب والتي تمنع المسئولين والباحثين من معرفة الأسباب الحقيقية لتدني مستوى أداء الطلبة في المدارس وربما الجامعات والمعاهد. فعلى سبيل المثال ومن واقع هذه الدراسة المسحية، فلقد عانت الباحثة الأمّرّين من أجل الحصول على إحصاءات التعليم من وزارة التربية والتعليم فبعد أن كانت توزع على الإدارات والأقسام والمدارس امتنعت الوزارة منذ عامين من طبع الإحصاءات وعلى كل من يرغب في الحصول على إحصائية المرور في بيروقراطية كتابة الرسائل والانتظار إلى أن يفرج عن الإحصائية إذا لم تكن من الممنوعات. فلقد اكتشفت من خلال هذه الدراسة أن أعداد الطلاب الراسبين والمتسربين من الممنوعات التي لا يمكن الحصول عليها.

أصبحت المعرفة واكتسابها من المرتكزات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكان موضوع تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 " نحو إقامة مجتمع المعرفة " فالمعرفة هي الأساس والمرتكز للتنمية الحقيقية في جميع المجتمعات. فقد جاء في التقرير ذاته: أن بناء مجتمع المعرفة يعني اعتماد المعرفة مبدأ ناظماً للحياة البشرية، بهدف تطوير نهضة إنسانية في عموم الوطن العربي عبر إنتاج المعرفة والتوظيف الكفء لها ويقوم بناء المعرفة على الأركان الخمسة التالية:

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح.

- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي وللتعلم المستمر مدى الحياة
- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية
- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية العربية
- تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل، منفتح ومستنير.(تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ص163)

على الرغم من أهمية الأركان الخمسة التي أوردها التقرير إلا أن تجاهل العنصر الإيماني والروحاني في نموذج المعرفة المقترح يؤدي إلى إشكالية معرفية أساسية في البناء المعرفي. فالغالبية العظمى من السكان في المجتمع العربي ينتمون إلى الديانة الإسلامية، ابتعاد أي نموذج عن الجوانب والروحانية يعتبر بمثابة انفصال أو انفصام في البناء المعرفي للفرد العربي. لذا كان من الضروري أن تشمل الأركان ركناً أساسياً وهو الركن الإيماني والروحاني والذي يكمل الأركان الخمسة ويضفي خصوصية خاصة على إنتاج المعرفة في الوطن العربي ويميزه عن المعرفة المصدّرة من الغرب إلى الدول العربية.

ورغم أن تقرير التنمية الإنسانية العربية لم يورد الدين الإسلامي ضمن الأركان الخمسة التي اقترحها كعناصر أساسية لبناء المعرفة إلا أنه خصص جزءاً خاصاً في التقرير لعرض هذا الجانب وعرضه على شكل شروط أساسية لإنتاج المعرفة. فقد ورد في التقرير " ثلاثة شروط أساسية على الأقل ينبغي توافرها لكي يحتل الدين مكانته المرموقة في النموذج المعرفي العربي الأصيل ولكي يكون على وجه الحقيقة مبدأ واصلاً فاعلاً في إنتاج المعرفة. الأول يتمثل في العودة إلى الرؤية الإنسانية الحضارية والأخلاقية لمقاصد الدين الصحيحة. الثاني، تحرير الدين من التوظيف المغرض واستعادة المؤسسات الدينية استقلالها عن السلطات السياسة وعن الحكومات والدول وعن الحركات الدينية – السياسية الراديكالية. الثالث الإقرار بالحرية الفكرية وتفعيل فقه الاجتهاد وصون حق الاختلاف" ص 120.

2.إجراءات البحث والمنهجية

تمكين المرأة البحرينية في مجال التعليم هو موضوع بحث هذه الدراسة المسحية والتي سعت إلى جمع البيانات في ستة محاور كما تم تحديدها من قبل لجنة التعليم والتي شملت اثنى عشر دولة عربية هي كالتالي:

الأردن، الإمارات، البحرين، ، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، عمان، فلسطين، لبنان، مصر، اليمن فلقد تم تحديد خمسة مجالات من قبل اللجنة وهي:

- محو أمية الإناث
- ظاهرة تسرب الإناث من المدارس
- تنمية المهارات الحياتية للمرأة
- محو الأمية التقنية للمرأة
- التعليم المستمر

إلا أن الباحثة ارتأت أن مجال محو أمية الإناث في البحرين ليس ضرورة ملحة حيث انخفضت معدلات الأمية في البحرين إلى2.7 % في الفترة العمرية من 10-44 عام 2003 (تقرير بيجين ص 14) لذا اقترحت أن يضاف مجال سادس في الدراسة وهو مجال الاحتياجات الخاصة. وهذا يجعل للدراسة تميز خاص لهذه الفئة المهمشة.

2.1.الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة

كان المفترض أن تغطي الدارسة الفترة ما بين عامي 1995- 2005

ولكن أثناء جمع البيانات اتضح أن هناك مشاريع متميزة وقيمة بدأت منذ السبعينات ومازالت مستمرة. لذا تم رصدها ضمن المشاريع. يبين الجدول رقم (2.1)الفترة الزمنية لبدء المشاريع. فكما هو مبين تم تنفيذ 54 مشروعاً في الفترة بين 1995 -2005 أي بنسبة 70% من مجموع المشاريع.

جدول (2.1) : الفترة الزمنية لبدء المشاريع

3-1التاريخ المخطط للبداية	العدد	%
1965 - 1970	3	3.9
1971 - 1976	4	5.2
1977 - 1982	4	5.2
1983 - 1988	5	6.5
1989 - 1994	7	9.1
1995 - 2000	13	16.9
2001- 2005	41	53.2
المجموع	77	100.0
غير المجابة	8	
المجموع الكلي	85	

شكل(2.1)

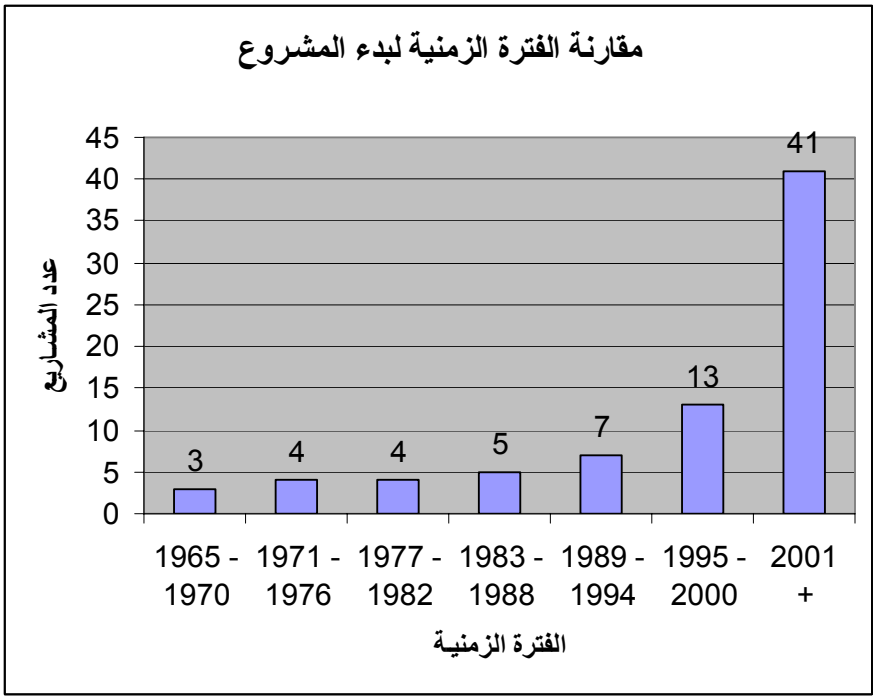

لم يتم تحديد حجم المشاريع من حيث عدد المستهدفين أو المستفيدين لذا تم رصد جميع المشاريع بغض النظر عن العدد خصوصاً أن عدد النساء البحرينيات حسب تعداد الجهاز المركزي للإحصاء 2001 بلغ (201.044) إمرأة، فأي مشروع في هذه الجزيرة الصغيرة له قيمته و أهميته.

2.2.تعريف المصطلحات:

في بداية رصد المشاريع واجه فريق البحث إشكالية التفريق بين **مشروع وبرنامج**. وتم الاتفاق على رصد المشاريع والتي لها هوية واضحة وميزانية محددة وفترة بدء ونهاية (إذا لم يكن مستمراً) وجهة التنفيذ والتمويل وتجاهل الدورات والمحاضرات إذا لم تكن في إطار مرجعي شامل.

2.3.المنهجية

تم تشكيل فريق عمل مكون من مساعدتي بحث ومحللة إحصائية للبيانات وسكرتيرة للقيام بأعمال الطباعة والاتصال و مدققة لغوية بالإضافة إلى الخبيرة في مجال التعليم.

- في الاجتماع الأول تمت مراجعة الاستبيان الذي أرسل من منظمة المرأة العربية ومناقشة الإجابات المحتملة والتي تم تعديلها فيما بعد من حيث التنظيم والترقيم (مرفق الاستمارتان).

- تم حصر الجهات التي تقرر جمع البيانات منها والتي تم توزيعها على مساعدتي البحث، وكانت كالتالي:

  - وزارة التربية والتعليم
  - وزارة الشؤون الاجتماعية
  - الجمعيات الأهلية ذات العلاقة
  - جامعة البحرين
  - جامعة الخليج العربي
  - معهد البحرين للتدريب
  - جهات أخرى

- آلية جمع البيانات

تم اتباع الآلية التالية لجمع البيانات.

- طلب رسالة من المجلس الأعلى للمرأة إلى الجهات الرسمية لتسهيل أمر جمع البيانات.
- التنسيق مع الجهات الرسمية وتوجيه خطاب إليها من قبل الخبيرة بهدف تسهيل مهمة الباحثين في جمع البيانات.
- تزويد مساعدتي البحث برسالة تخولهما بجمع البيانات.
- تزويد مساعدتي البحث بنسخ من الاستمارات.
- اتصال الباحثتين بالجمعيات الأهلية بهدف شرح الموضوع مع إرسال نسخة من الاستمارة وتحديد موعد لزيارة تلك الجمعيات لملء الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية.

- تم ملء جميع الاستمارات عن طريق المقابلة الشخصية. بلغ عدد الاستمارات التي تم ملؤها (96) استمارة تم استبعاد 11 استمارة لعدم ملاءمتها للمجالات الستة المحددة، فكان عدد الاستمارات التي تم تحليلها (85) استمارة. (27) استمارة تم ملؤها عن طريق وزارة التربية والتعليم عن طريق المنسقة التي رشحها وزير التربية والتعليم للتنسيق وجمع البيانات.
- تلخيص الاستمارات وتفريغ البيانات لتسهيل عملية التحليل فيما بعد.
- تسليم الاستمارات للمحللة الإحصائية وشرح المطلوب ثم استخدام Excel و SPSS لتحليل البيانات واستخراج الجداول والرسوم البيانية.

- القيام بتحليل نوعي للأسئلة من 3-6 من قبل الخبيرة نفسها.
- بالإضافة إلى الاستمارات الـ (85) التي رصدت المشاريع في وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية، تم جمع بيانات من جامعة البحرين و جامعة الخليج العربي و معهد البحرين للتدريب من حيث أعداد الإناث اللواتي استفدن من البرامج المقدمة وتم معالجة البيانات الواردة بعمل مقارنة بين البنين والبنات من حيث العدد والتخصص وعدد الإناث اللواتي استفدن من تلك البرامج ولقد تم وضع هذه المعلومات في نهاية الدراسة حيث إن معالجة البيانات كانت تختلف عن تحليل الاستمارات وحيث إنها لا تندرج تحت مسمى مشاريع وإنماء برامج منتظمة في إطار التعليم الجامعي.

- كذلك تم رصد المشاريع الهامة **للمجلس الأعلى للمرأة ومشروع شبكة المرأة العربية للتكنولوجيا ومشروع تثقيف الأم والطفل** المنبثق من جهة خاصة ويعتبر من المشاريع المميزة الذي ينصح بتعميمه في الدول العربية الأخرى.

2.4. أهم معوقات إجراءت المسح

2.4.1.المقابلة الشخصية

كأي بحث نوعياً كان أم كمياً لا بد وأن تكون هناك مجموعة من المعوقات والتي تكون أحياناُ سبباً في تحديد مستوى الدراسة وجودتها فأسلوب المقابلة الشخصية الذي استخدم لملء أغلب الاستبيانات يستهلك وقتاً وجهداً كبيراً ولكن في الوقت ذاته يحصل الباحث على معلومات ذات قيمة ومصداقية عالية. وصل عدد الاستبيانات عن طريق المقابلة (70) استبياناً و (27) استبياناً خاصاً بوزارة التربية والتعليم تم ملؤها عن طريق منسقة الوزارة للتنسيق لاختيار المشاريع التي تريد الوزارة المساهمة بها في البحث وان يتم جمع البيانات من طرفها وذلك لضبط المعلومات. ورغم إن هذه العملية سهلت أموراً كثيرة على الباحثين وذلك لصعوبة الحصول على أية بيانات من وزارة التربية والتعليم إلا بعد المرور بمراحل طويلة من الاتصال وكتابة الرسائل والمتابعة. ولكون المنسقة الموكول إليها التنسيق لجمع البيانات من الكفاءات المتميزة فلقد حصلنا على (27) استبياناً مرة واحدة ولولا وجود هذا التنسيق لاستعصى علينا جمع البيانات من الوزارة.

2.4.2.صعوبة الحصول على الإحصاءات

إلا أنه يؤخذ على وزارة التربية و التعليم عدم شفافيتها في إعطاء الإحصاءات والتي تشكل العمود الفقري لأي دراسة، فلقد تحفظت جميع الجهات في وزارة التربية على توفير أي إحصائية خصوصاً ما يتعلق بأعداد الراسبين والمتسربين. ورغم الدقة في ملء الاستبيانات إلا إن وزارة التربية والتعليم أبدت تحفظات شديدة لعدم تسرب أية معلومات تمس الوزارة فقد تم حذف مجال (ظاهرة تسرب الإناث من المدارس) برمته وكان التبرير أنه لا يوجد في الوزارة متسربون وحتى إذا كان فيرجع سبب التسرب إلى إهمال الوالدين والطالبة أو الطالب نفسه.

إن غياب الشفافية في إبراز المعلومات والأرقام لا يمثل أحد أهم معوقات إجراء المسح فقط وإنما يمثل أحد أهم معوقات التنمية. فكيف يمكن لنا أن نطور برامجنا إذا لم تتوافر بين أيدينا حقائق وأرقام تكشف الحقيقة وتساعد على وضع حلول جذرية لتلك المشكلات بدلاً من تزيينها وتجميلها.

2.4.3.تحليل البيانات النوعية

تحليل البيانات النوعية والتي شكلت الجزء الأكبر من الاستبيان تطلبت كثيراً من الوقت والجهد خاصة أن عدد الاستبيانات في مجال التعليم كان كبيراً جداً على عكس مجال الصحة والتعليم والإعلام إذ أن عدد استباناتهم مجتمعة لم تبلغ عدد استبيانات مجال التعليم لوحده.

2.4.4.قلة المشاريع الموجهة للمرأة فقط

عدم وجود برامج تعليمية خاصة بالمرأة فقط، فجميع المشاريع موجهة لتنمية الإنسان بشكل عام. لذا سوف تبين الأرقام عدد الإناث اللاتي استفدن من المشاريع.

2.4.5.غياب التوثيق للمشاريع

عدم وجود وثائق للمشاريع وصعوبة حصر الأعداد التي استفادت من تلك المشاريع.

وكذلك صعوبة تحديد حجم التكلفة لكثير من المشاريع إذ أن معظم مشاريع مؤسسات المجتمع المدني تعتمد على التبرعات. وكذلك غياب التنظيم المؤسسي لتلك الجمعيات والعمل التطوعي رغم أهميته إلا أنه لا يؤخذ بالجدية والالتزام الكافي.

2.4.6.تحليل البيانات:

اتبع في تحليل البيانات في هذه الدراسة عدة منهجيات تكمل بعضها البعض وذلك بهدف إعطاء صورة شاملة متكاملة عن المشاريع القائمة في مجال التعليم. فالأسئلة من 1-2 تم تحليلها إحصائياً باستخدام برامج الحاسوب Excel و SPSS، أما الأسئلة من 3-6 فتم تحليلها نوعياً من قبل الخبيرة نفسها مما تطلب وقتاً وجهداً كبير خصوصاً في وجود (85) استبياناً.

ليس اختيار تمكين المرأة العربية في مجال التعليم من قبل منظمة المرأة العربية كأحد محاور اهتمامها بحاجة إلى تبريرات كثيرة؛ فالتعليم هو العمود الفقري لأي تنمية إنسانية، وفي ضوء تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 اعتبر " نقص اكتساب المعرفة باعتباره أحد النواقص الثلاث التي تعيق بناء التنمية الإنسانية في البلدان العربية" النواقص الثلاث هي: نقص الحرية ونقص تمكين المرأة ونقص اكتساب المعرفة. وحيث إن المرأة هي جزء من هذه الإنسانية لذا توجب على المنظمة أن تشحذ الهمم للرقي بنصف المجتمع العربي متمثلاً في البرامج والمشاريع والمنظمات التي تنبثق بهدف الارتقاء بمستوى التعليم لدى المرأة والذي يعتبر عصب الحياة والتنمية الحقيقية.
فكما يقول ادواردسعيد " لا نريد المعرفة كمنتج أو سلطة ولا نريد ها كعملية إصلاح تعني مكتبات أكبر أوعدد أكبر من الحواسيب فقط. المعرفة التي نريد تختلف نوعياً وتقوم على الفهم عوضاً عن السلطة والتكرار غير الناقد والإنتاج الآلي " (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ص 35)
كما سبق الذكر، تم تحديد المحاور التالية في مجال التعليم من قبل الخبراء ومنظمة المرأة العربية.

- محو أمية الإناث
- ظاهرة تسرب الإناث من المدارس
- تنمية المهارات الحياتية للمرأة
- محو الأمية التقنية للمرأة
- التعليم المستمر
- الاحتياجات الخاصة

ولكن خبيرة مملكة البحرين أبدت اقتراحاً بتغيير محور أمية الإناث (حيث لا توجد مشكلة حقيقية في هذا المجال) إلى محور الاحتياجات الخاصة والذي اعتبرته محوراً هاماً ويجب تسليط الضوء عليه بهدف تطوير الخدمات والمشاريع فيه ووافقت منسقة اللجنة على الاقتراح. كذلك تم استثناء محور ظاهرة تسرب الإناث من المدارس من قبل وزارة التربية والتعليم حيث رأت أنه لا يوجد متسربون في مدارس الحكومة، وكذلك امتنعت الوزارة عن توفير إحصائيات التعليم لتتم معالجة الموضوع بطريقة أخرى. ولكن الباحثة استطاعت الحصول على إحصاءات التعليم لعام 2001 – 2002 وسوف يتم إلقاء الضوء على المشكلة عن طريق تحليل الأرقام إن أمكن. بالإضافة إلى ذلك تمت إضافة محور آخر انبثق من عملية جمع البيانات وهو محور الخدمات المساندة لتمكين المرأة وتضمن مجموعة من مشاريع رياض الأطفال والتي أنشئت أساساً بهدف رعاية الأطفال لتتمكن الأم من الالتحاق بالعمل أو الدراسة ولم تندرج تحت أي محور من المحاور المرصودة وهذا شيء

متعارف عليه في البحث النوعي. أن المقابلة الشخصية تنتج معلومات لم تكن مرصودة سابقاً. وبذلك تكون محاور الدراسة كما يلي:

- محو أمية الإناث
- تنمية المهارات الحياتية للمرأة
- محو الأمية التقنية للمرأة
- التعليم المستمر
- الاحتياجات الخاصة
- الخدمات المساندة لتمكين المرأة

وتوزعت المشاريع على المحاور كما هو مبين أدناه يوجد توصيف لجميع المشاريع في الملحق رقم (1)

• **محو أمية الإناث**	**10 مشاريع**
• **تنمية المهارات الحياتية**	**46 مشروعاً**
o توعية أسرية واجتماعية وثقافية وبيئية	12 مشروعاً
o تمكين المرأة اقتصاديا	18 مشروعاً
o تمكين المرأة حقوقياً	8 مشاريع
o تمكين وتدريب الفتيات	8 مشاريع
• **محو الأمية التقنية**	**4 مشاريع**
• **التعليم المستمر**	**5 مشاريع**
• **الاحتياجات الخاصة**	**15 مشروعاً**
• **خدمات مساندة لتمكين المرأة**	**5 مشاريع**
المجموع	**85 مشروعاً**

لقد تم استثناء (11) استمارة وذلك لعدم علاقتها بموضوع تمكين المرأة كما تم شرحه سابقاً بالإضافة إلى الاستبيانات السابقة تم رصد عدة مشاريع هامة سوف يتم إلقاء الضوء عليها كلاً على حده.

يبين الجدول رقم (2.2) عدد المشاريع والنسبة المئوية لها حسب محاور الدراسة، وكانت كالتالي:

جدول رقم (2.2) : عدد المشاريع حسب المحاور

المحاور	العدد	%
1. محو أمية الإناث	10	11.8
2. التعليم المستمر	5	5.9
3. محو الأمية التقنية للمرأة	4	4.7
4. تنمية المهارات الحياتية	46	54.1
5. الاحتياجات الخاصة	15	17.6
6. خدمات مساندة لتمكين المرأة	5	5.9
المجموع	85	100.0

الشكل (2.2)

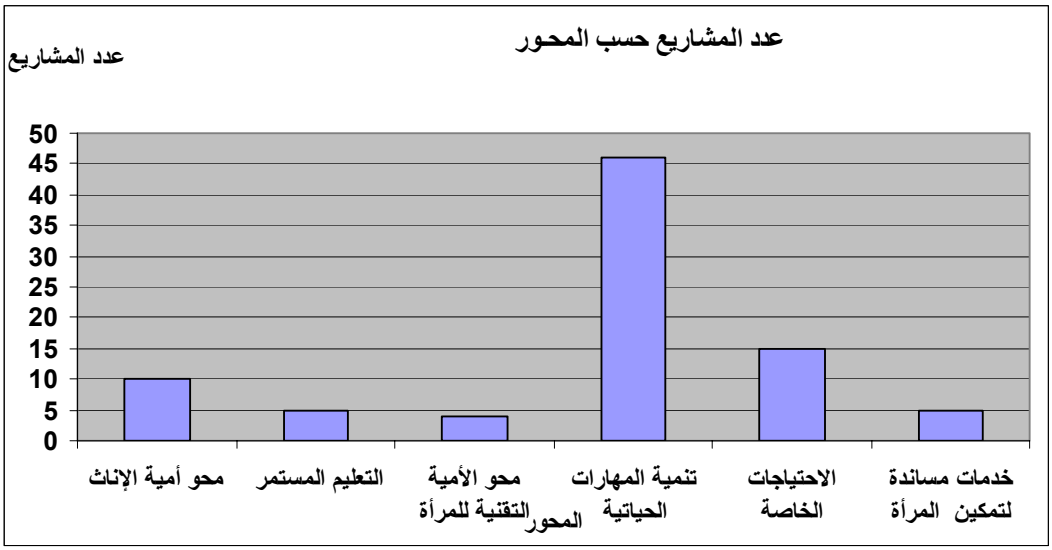

وكما هو مبين في الجدول رقم (2.2) فإن محور المهارات الحياتية استحوذ على 54% من مجموع المشاريع في الدراسة و الذي تفرع منه أربعة فروع حسب نوعية المشاريع و أهدافها.

واحتلت المشاريع المصنفة في **محور تنمية المهارات الحياتية الترتيب الأول** من حيث أكثرية المشاريع فقد بلغت نسبتها 54% من جميع المشاريع في الدراسة، ثم جاءت المشاريع المصنفة تحت **محور الاحتياجات الخاصة لتحتل الترتيب الثاني** من حيث عدد المشاريع وشملت 17.6% من جملة المشاريع، تلتها مشاريع **محور محو أمية الإناث فجاءت في الترتيب الثالث** بنسبة 11.8%، وتساوى محور **التعليم المستمر والخدمات المساندة لتمكين المرأة** من حيث نسبة المشاريع، والتي شملت نسبة 5.9% من المشاريع وأخيراً نال **محور محو الأمية التقنية للمرأة الرتبة الأخيرة** من حيث عدد المشاريع فكانت النسبة 4.7% من إجمالي المشاريع.

نخلص بذلك إلى أن نسبة مشاريع محو الأمية التقنية جاء في أسفل سلم المشاريع في مجال التعليم ولولا تفعيل مشروع مدارس المستقبل في مارس 2005 لكان هذا جرس إنذار للمسؤولين عن التعليم في المملكة وارتباط المشكلة بالمجال المعرفي والاقتصادي. وهنا يجدر بنا الحديث عن الفجوة الرقمية وأهمية محو الأمية التقنية وتجاوز ذلك إلى تطبيق وتوليد المعرفة كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002(ص70). ويشير مصطلح الفجوة الرقمية للدلالة على الفروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقدها. أن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توافر المعرفة. إن ما توفره شبكة الانترنت من معلومات هائلة يمكن أن تكون عائقاً ما لم يتم تنظيمها وتقطيرها من خلال توافر الأدوات المناسبة لتنظيم تلك المعلومات وتشكيلها في صورة مفاهيم ومعارف يمكن تطبيقها عملياً في حل المشكلات المعرفية والاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع.

فكما بيّن تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 إن المعرفة الحقة هي تلك التي تؤهل البشر لمواجهة عالم شديد التعقيد سريع التغير. هي معرفة الحياة وحياة المعرفة والتي تعني هنا معرفة عن الحياة قائمة على المعرفة ويتطلب ذلك توسيع مفهوم المعرفة بحيث لا تصبح مقصورة على المعرفة العلمية بل المعرفة المتكاملة التي تجمع بين ثلاثية المعرفة العلمية ومعرفة الإنسانيات والمعرفة الكامنة وراء أنواع الفنون المختلفة. إن مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل والميزانية الضخمة المخصصة له سيكون بمثابة صمام الأمان لاحتواء مشكلة الأمية التقنية في المدارس. ولكن توفير جهاز الحاسوب لكل طالب ومعلم واستخدام أحدث التقنيات في عرض المادة العلمية قد لا يؤدي إلى ردم أو تقليص الفجوة الرقمية. فاكتساب المعلومات بالطرق التقليدية أو باستخدام التقنيات الحديثة لا يؤدي إلى تحويل المعلومات إلى معرفة. ذلك أن المعرفة لا توجد جاهزة بحيث يمكن استيرادها كأجهزة الحاسوب وإنما هي عملية تفاعلية داخلية تحدث بين المتعلم والمادة أو المعلومات التي تعلمها فإذا لم يكسب الطالب مهارات التفكير العليا كالتحليل والتركيب

فهو لن يتمكن من تنظيم تلك المعلومات التي تلقاها ولن يتمكن من معالجتها المعالجة الصحيحة وبالتالي لن يستطيع استخلاص المعرفة واستخدامها عملياً ومن ثم توليد معرفة جديدة تساهم في نمو المعرفة بل إن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توافر المعرفة بل ربما قد تكون عائقاً في طريق تكوين المعرفة وذلك لضخامة حجم المعلومات المتوافرة وعدم إمكانية تنظيمها وهضمها وإعادة توليد معرفة جديدة.

3. تحليل البيانات

3.1.محو أمية الإناث

بيّن تقرير مملكة البحرين لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين 2004 أن معدلات الأمية انخفضت إلى 2.7% في الفئة العمرية من 10-44 في عام 2003 وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتروح أعمارهم بين 15-24 سنة 99.29%. وصلت نسبة إجمالي الطلبة إلى الطالبات في المدارس الحكومية والخاصة عام 2003 إلى 49.5% (ص 14 من التقرير).

رصدت الدراسة في مجال محو أمية الإناث (10) مشاريع، (8) منها لوزارة التربية والتعليم و(1) لوزارة الشؤون الاجتماعية و(1) لإحدى الجمعيات الأهلية. و بلغ حجم التمويل في هذا المحور 80104 دولار.

وقد شملت مشاريع وزارة التربية والتعليم ما يلي:

اسم المشروع	السنة	الجهة المنفذة
1. مبادئ تجويد القرآن الكريم لمرحلة محو الأمية	2003 – 2004	
2. محو الأمية لوليات أمور طلبة المدارس النظامية	2003 – 2006	
3. تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها	2003 – 2010	
4. برنامج المواد المترابطة	2001 – مستمر	
5. منهج اللغة العربية المطور لمحو الأمية	1995 – مستمر	
6. الثقافة الأسرية لمرحلة ما بعد محو الأمية	1989 – مستمر	
7. رياض الأطفال بمراكز محو الأمية للنساء	1988 – مستمر	
8. محو أمية العاملين بالقطاعين العام والخاص	1986 – توقف	
9. باص التوعية	2001 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
10. محو أمية النساء	1973 – متوقف	جمعية فتاة الريف

بينت الدراسة أن الجهات الرئيسية التي ساهم في تنفيذ مشاريع المهارات الحياتية هي مؤسسات المجتمع المدني. حيث أن جدول رقم (3.1) يبين أن 91% من تلك المشاريع تم تنفيذها من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

الجدول رقم (3.1) الجهات المنفذة للمشاريع حسب المحاور

الجهة المنفذة حسب المحاور	2-1الجهة/الجهات المنفذة					
	وزارة التربية والتعليم		**وزارة العمل والشؤون الاجتماعية**		**مؤسسات المجتمع المدني**	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المحاور 1. محو أمية الإناث	**8**	**80**	**1**	**10**	**1**	**10**
2. التعليم المستمر	**4**	**80**	**0**	**0**	**1**	**20**
3. محو الأمية التقنية للمرأة	**4**	**100**	**0**	**0**	**0**	**0**
4. تنمية المهارات الحياتية	**0**	**0**	**4**	**9**	**41**	**91**
4.1. التوعية الأسرية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية	0	0	2	17	10	83
4.2. تمكين المرأة اقتصادياً	0	0	2	11	16	89
4.3. تمكين المرأة حقوقياً	0	0	0	0	8	100
4.4. تمكين الفتيات	0	0	0	0	7	100
5. الاحتياجات الخاصة	4	29	2	14	8	57
6. خدمات مساندة لتمكين المرأة	0	0	1	20	4	80
المجموع	20	24	8	10	55	66
الاستمارات غير المجابة	2					

الرسم البياني رقم (3.1)

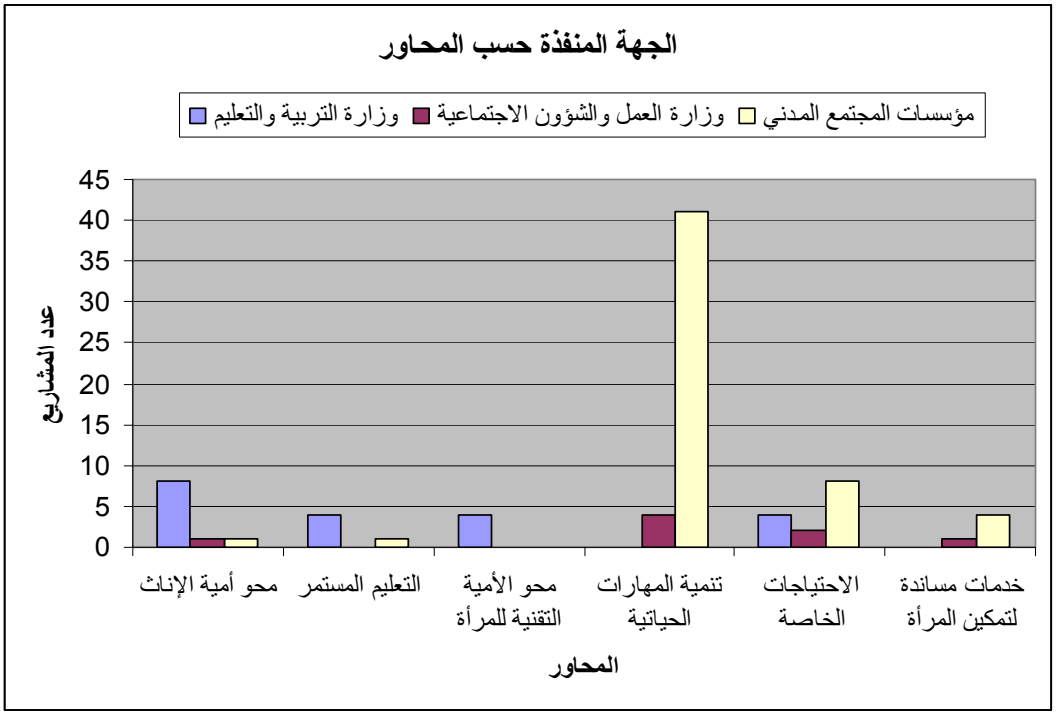

3.1.1.الإنجازات

تعليم وتوعية في جميع المشاريع

3.1.2.التقييم

تم تقييم 50% من مشاريع وزارة التربية والتعليم فقط ولم يتم تقييم بقية المشاريع بسبب جدة المشروع. وكذلك لم يتم تقييم مشروع وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع جمعية فتاة الريف.

3.1.3.قوة المشرع:

زيادة عدد الدارسات في المراكز وإقبال الدارسات على مراكز محو الأمية.

3.1.4.التحديات الداخلية

عدم انتظام الدارسات

3.1.5.التحديات الخارجية

كثرة الإجازات / تشدد رب الأسرة في عدم خروج المرأة من البيت.

3.1.6.الاستمرارية

يجب استمرار برامج محو الأمية وذلك للتأكد من أن النسبة الحالية قد انخفضت إلى 50% من عدد الأميات الحالي.

3.1.7.ما يمكن أن يضاف للمشرع

التمويل لتتمكن من دفع رواتب المدرسات والمدربات على التعليم والقراءة.

3.1.8. أهداف المشاريع :

وتركزت الأهداف الرئيسية لتلك المشاريع فيما يلي:

- خفض نسبة الأمية إلى 50 % مما هي عليه الآن حسب تعداد 2001، كذلك تمكين المرأة من تملك المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب لمساعدتها على الاندماج في البرامج التنموية.
- تمكين الدارسات من تملك مهارات تجويد القرآن الكريم الأساسية وتحفيز الدارسات على مواصلة الدراسة في برنامج محو الأمية الأبجدية إلى نهايته وتقليل نسب التسرب. كذلك محو أمية العاملين البحرينيين والعاملات في الوزارات ومؤسسات القطاع العام والخاص ولتجنب ظاهرة التسرب بين الأميات. كذلك تم استحداث الأطفال للعناية بالأطفال أثناء انشغال الأم بالتدرب والتعلم.
- أما وزارة الشؤون الاجتماعية فقد استحدثت مشروع باص التوعية لمحو الأمية في القرى السعي لتحقيق خطة التعليم للجميع ومساعدة النساء على التعلم والوصول إليهن في مناطقهن وإعطاء الفرصة للواتي تسربن من التعليم للرجوع مرة أخرى إلى التعليم. وكذلك فإن إحدى الجمعيات النسائية " جمعية فتاة الريف " قد خصصت أحد مشاريعها لمحو أمية النساء في المناطق الريفية التي تنتمي إليها.

3.2.المهارات الحياتية

رصدت الدراسة (46) مشروعاً في مجال المهارات الحياتية أي بنسبة 54% من مجموع المشاريع في الدراسة. وبعد تحليل البيانات تم تصنيف المشاريع في هذا المجال إلى (4) فروع أخرى كانت كالتالي:

أ. تمكين المرأة اقتصادياً	(18) مشروعاً
ب. تمكين المرأة حقوقياً	(8) مشاريع
ج. توعية أسرية اجتماعية وثقافية	(12) مشروعاً
د. تمكين وتدريب الفتيات	(8) مشاريع

وكما بين الجدول رقم (3.1) فإن محور المهارات الحياتية قد استحوذ على أعلى نسبة من مجموع المشاريع في الدراسة و كان لمؤسسات المجتمع المدني الدور الأكبر في تنفيذها.

بلغ حجم التمويل في هذا المحور 1,620,367 دولار.

3.2.1.تمكين المرأة اقتصادياً

و كان حجم التمويل 1,184,610 دولار.

و كانت كالتالي:

- مشاريع تمكين المرأة اقتصادياً:

اسم المشروع	السنة	الجهة المنفذة
• الخياطة وفن التفصيل	2002 – 1973	جمعية الهلال الأحمر البحريني
• تصفيف الشعر	1979 – مستمر	جمعية الهلال الأحمر البحريني
• تطوير حرفة النقدة	1997 – مستمر	جمعية أوال النسائية
• المايكروستارت (1)	1999 – مستمر	جمعية رعاية الطفل والأمومة
• المايكروستارت (2)	1999 – مستمر	جمعية أوال النسائية
• الضيافة (1)	2001 – مستمر	جمعية أوال النسائية
• المرأة المنتجة	2003 – مستمر	جمعية تنمية المرأة
• نسائج	2002 – مستمر	جمعية نهضة فتاة البحرين
• الحلاقة النسائية	2000 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
• برامج تدريبية تأهيلية	1978 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
• الخياطة النسائية والمشغولات الفنية	2003 – 2004	جمعية فتاة الريف
• فن المكياج وتصفيف الشعر	2002 - 2004	جمعية فتاة الريف
• الضيافة(2)	2004 – مستمر	جمعية الرفاع الثقافية الخيرية
• المتجر الدائم	2004 – مستمر	جمعية الرفاع الثقافية الخيرية
• أكياس الخبز القماشية	2002 – مستمر	جمعية الرفاع الثقافية الخيرية
• الصناعات الورقية	1990 – مستمر	جمعية رعاية الطفل والأمومة
• تمكين المرأة في سوق العمل	2004 – 2006	جمعية الحور النسائية
• تمكين المرأة	2005 – مستمر	جمعية تنمية المرأة

بينت الدراسة أن الجهات التي ساهمت في تنفيذ مشاريع المهارات الحياتية هي مؤسسات المجتمع المدني. حيث يبين الجدول رقم (3.2) أن 55 مشروعاً تم تنفيذها من قبل تلك المؤسسات أي بنسبة 66.3% من مجموع المشاريع.

يبين الجدول التالي الجهات المنفذة للمشاريع وعدد المشاريع والنسب المئوية لها مقارنة ببعضها البعض.

جدول : (3.2) عدد المشاريع حسب جهة التنفيذ

2-1الجهة/الجهات المنفذة	العدد	%
وزارة التربية والتعليم	20	24.1
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8	9.6
مؤسسات المجتمع المدني	57	66.3
المجموع	85	100.0

شكل (3.2) : المشاريع حسب جهة التنفيذ

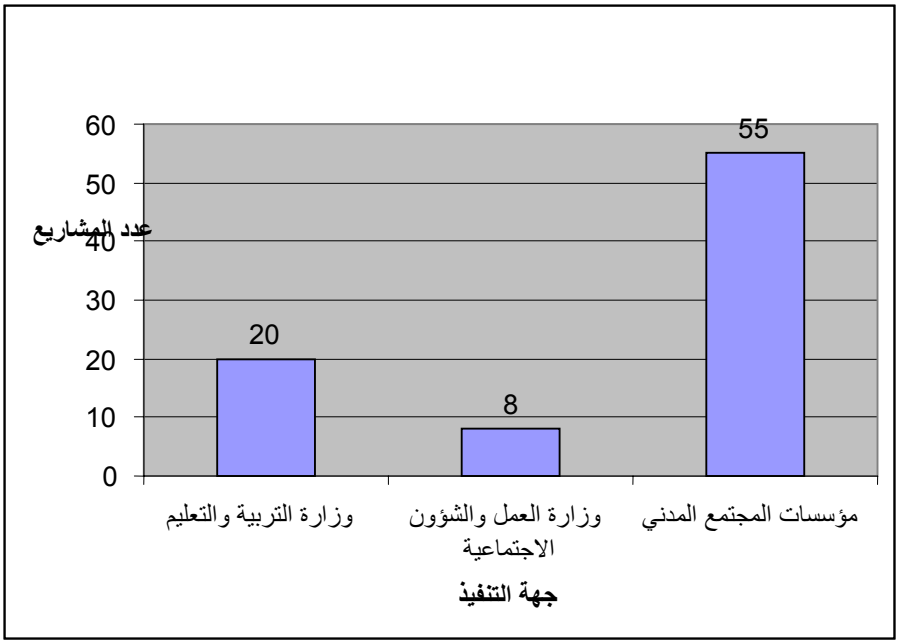

تم استخدام التحليل النوعي للأسئلة المرتبطة بالأهداف. وعند سؤال النساء عن الأهداف الرئيسية للمشاريع التي تم عرضها تركزت أهداف المهارات الحياتية على تمكين المرأة

اقتصادياً وتدريب النساء على الاعتماد على أنفسهن في الدعم المادي. كذلك تشجيع الفتيات والنساء على ممارسة العمل اليدوي ضمن مشاريع إنتاجية وتوفير مصدر دخل مادي ثابت. إضافة إلى ذلك إحياء الحرف اليدوية القديمة وإعطاء قيمة للعمل اليدوي. كذلك من المشاريع الناجحة والتي انطلقت من الجمعيات مشروع " الضيافة " والذي يهدف إلى تدريب الفتيات على بروتوكول الضيافة والتقديم ويتم الاستفادة من خدماتهن في حفلات الأفراح وكذلك في مناسبات الأحزان للقيام بمهام الضيافة.

كذلك تسعى تلك المشاريع إلى مساندة المرأة اقتصادياً من خلال استثمار مهاراتها وطاقتها في مشروع تجاري يكون مصدر رزق لها.

بينما هدفت بعض المشاريع إلى مساعدة الأسر المحتاجة والتي تتلقى دعماً من وزارة الشؤون على الاعتماد على نفسها وتدريبها لتحل محل العمالة الأجنبية في صالونات الحلاقة النسائية والخياطة. كذلك تسعى مراكز التنمية الاجتماعية إلى تمكين المرأة لإدماجها في سوق العمل وذلك بتوعية أفراد المجتمع وتغيير النظرة الدونية إلى بعض المهن اليدوية إلى جانب توفير فرص المشاركة في المعارض وتقديم القروض من خلال مشروع المايكروستارت لتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة.

أما الإنجازات التي تحققت من خلال تلك المشاريع فمن أهمها تمكين المرأة اقتصادياً، ولم تبين الدراسة الأعداد وذلك لعدم التوثيق وعدم المتابعة، إلا أن أعداداً لا باس بها من النساء تمكنت بدرجة أو أخرى إقتصادياً بحيث أصبح لهن مدخول ثابت من المشروع الذي اشتركت فيه. أما المراكز الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية فساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً حيث أكدت رئيسة قسم تأهيل الأسر المحتاجة أكدت أن 75% من العاملات البحرينيات في صالونات الحلاقة هن خريجات مشروع الحلاقة النسائية بوزارة الشؤون. كما أن توظيف النساء البحرينيات في هذه المهن قد ساهم في تخفيف العبء المالي على وزارة الشؤون فأوقفت المساعدة عن النساء اللاتي تم توظيفهن . فعدد النساء اللواتي تم تدريبهن منذ عام 2002 وحتى عام 2004 بلغ ما يربو على 3782 متدربة في برامج مختلفة شملت تصفيف الشعر الماكياج والخزف والتفصيل والخياطة والخياطة الصناعية والحرف اليدوية والتطريز وعمل البخور وإعداد المخللات وفن الطبخ ونقش الحناء وخياطة العبايات والكروشية والصوف وتصميم الملابس وتنسيق الزهور وخياطة النقدة وصناعة الشموع والحفر على الخشب.

المشكلة الأساسية في جميع المشاريع هي غياب الإحصاءات والأرقام مما يضعف من مصداقية الدراسة لعدم استنادها على أرقام دقيقة. بالإضافة إلى أن ضعف الدعم المادي المقدم للجمعيات من قبل الجهات الرسمية قد أدى إلى ضعف المشاريع وعدم استمراريتها. فرغم وجود بعض المشاريع التي بإمكانها أن تتميز وتبرز إلا أن الدعم المادي المحدود وعدم

توفير المساندة العلمية لكيفية إدارة تلك المشاريع وكيفية تسويقها قد أدى إلى عدم تطور تلك المشاريع وعدم تسويقها التسويق الجيد كما تسبب في توقفها عن العمل الأمر الذي أدى بالتالي إلى الإحباط وضعف الثقة بالنفس.

أظهرت الدراسة إن مجموعة الأسئلة التي طرحت في سؤال **التقييم** لم تتم الإجابة عليه بدقة من قبل المشاركات في الدراسة، وذلك بسبب غياب مفهوم التقييم بالنسبة للمسؤولين عن مؤسسات المجتمع المدني أو عدم وجود مختصين لتقييم المشاريع أو عدم وجود التمويل للقيام بدراسة تقييمية لتلك المشاريع. فعلى الرغم من أن النسبة المئوية التي أجابت بـ (نعم) على سؤال (هل تم تقييم المشروع من قبل أو لا) قد تجاوزت 70%، إلا أن التقييم الذي كانت المشاركات يتحدثن عنه هو عبارة عن تقييم سطحي وأحادي وداخلي لا يمت بصلة إلى معايير التقييم الحقيقية.

أما بالنسبة **لنقاط القوة في المشاريع** فكانت أغلب الإجابات تنصب في أنها ساهمت في تدريب المرأة وتمكينها اقتصادياً وان هناك مجموعة من النساء تم توظيفهن بعد أن تم تدريبهن في البرامج المختلفة.
وكانت معظم الإجابات حول سؤال **التحديات الداخلية** تؤكد على ضعف التمويل للمشاريع وتسرب بعض المتدربات وعدم توافر المواصلات مما يعيق حضور المتدربات إلى الجمعية فضلاً عن. عدم القدرة على تسويق المشروع والإعلان عنه، وكذلك الأمر بالنسبة لسؤال **التحديات الخارجية** حيث تركزت إجابة المشاركات في عدم وجود دعم مالي حكومي يساهم في دعم المشاريع منافسة جهات محلية لبعض المشاريع ومنافسة العمالة الأجنبية بالإضافة إلى. توافر منتجات شبيهة وبأسعار ارخص. ناهيك التزامات المرأة برعاية الأطفال وأعمال المنزل مما يعيقها عن المواصلة في المشروع.

أما بالنسبة **لقدرة المشروع على الاستدامة والحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع** فكانت الإجابة تدل على أن قدرة المشروع على الاستدامة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بتوافر الدعم المادي ليتمكن من الاستمرار وأهميته بالنسبة للنساء من حيث تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وتوفير فرص العمل في المستقبل.
و قد تميزت أربعة مشاريع لتمكين المرأة اقتصادياً هي كالتالي:

3.2.1.1.مـشروع المايكروسـتارت/ جمعيـة أوال النـسائية وجمعيـة رعايـة الطفـل والأمومة

رصدت الدراسة مشروع المايكروستارت الذي تبنتـه كـل مـن جمعيـة أوال النـسائية وجمعيـة رعاية الطفل والأمومة. وهو من المشاريع المتميزة ويتمثل بإعطاء القروض لتمويـل المـشاريع الصغيرة. وبدأ المشروع في الجمعيتين عام 1999 وما زال مـستمراً حتـى الآن. واسـتفاد مـن المشروع ما يربو على 6000 فرد. ولقد تم تمويله من قبل وزارة العمـل والـشؤون الاجتماعيـة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. **وكان حجم التمويل** 243 و386 دولار.

3.2.1.2.مشروع الحلاقة النسائية / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

من المشاريع المميزة حيث أنه أنشئ بقرار سياسي من قبل القيادات العليـا فـي المملكـة عام 2000 بتفعيل المشروع والذي كان مخطط له عام 1977 وبحرنة مهنـة الحلاقـة النـسائية بنسبة 50% وبناء عليه أصبح 75% من العاملات في صالونات الحلاقة النسائية مـن العمالـة المحلية هن خريجات البرنامج. وهذا المشروع دليل حي على أن المشاريع التـي تـدعم مـن قبل الحكومة تلاقي النجاح والإقبال وكان حجم التمويل 962,462 دولار.

3.2.1.3.مشروع الضيافة / جمعية أوال النسائية:

من المشاريع الناجحة أيضاً والتي لاقت صدىً مقبـولاً فـي المجتمـع. فمنـذ عـام 2001 تولـت جمعية أوال تـدريب مجموعـة مـن الفتيـات علـى مهـارات التقـديم والـضيافة فـي المناسـبات المختلفة. ولنجاح المشروع تبنت الفكرة جمعية الرفـاع الثقافيـة الخيريـة وبـدأت فـي تطبيقـه وتدريب الفتيات منذ عام 2004 وهو ما زال مستمراً ويخدم جميع مناطق البحرين. وبـدأ المـشروع بتكلفة قدرها 5500 دولار.

3.2.1.4.مشروع الصناعات الورقية / جمعية رعاية الطفل والأمومة:

من المشاريع الناجحة أيضاً مشروع الصناعات الورقية والذي تم تنفيذه عـام 1995 حيـث يـتم استخدام سعف النخيل في صناعة الورق ثم عمل البطاقات واللوحات المختلفـة مـن الأوراق المصنعة يدوياً على أيدي فتيـات مـدربات. ويلاقـي إقبـالاً واسـعاً مـن الـسائحين الأجانـب ولا يتجاوز عـدد العـاملين فيـه عـن 11 إمـرأة. ولـم يـتم تحديـد حجـم التكلفـة والـصرف مـن قبـل المشرفة على المشروع.

3.2.2.التوعيـة الأسـرية والاجتماعيـة والثقافيـة والبيئيـة تحـت محـور المهـارات الحياتية

رصـدت الدراسـة (12) مـشروعاً يـسعى إلـى توعيـة المـرأة اجتماعيـاً وبيئيـاً وثقافيـاً وكانـت المشاريع كالتالي:

اسم المشروع	السنة	الجهة المنفذة
▪ مكتب الاستشارات الأسرية	1998 – مستمر	جمعية نهضة فتاة البحرين
▪ مكتب الاستشارات القانونية	1998 – مستمر	جمعية أوال النسائية
▪ مكتب الإرشاد والتوجيه الأسري	2001 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
▪ باص التوعية الأسرية	1983 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
▪ كن حراً	2002 – مستمر	جمعية البحرين النسائية
▪ كيف أتعامل مع أبنائي	1998 – مستمر	جمعية أوال النسائية
▪ التربية في ثقافة الحوار	2003 – مستمر	جمعية الحور النسائية
▪ مكتبة الحور	2004 – مستمر	جمعية الحور النسائية
▪ المواطنة البيئية	2001 - مستمر	جمعية البحرين النسائية
▪ التوعية البيئية	2001 – مستمر	جمعية نهضة فتاة البحرين
▪ التواصل	1970 – مستمر	جمعية نهضة فتاة البحرين
▪ برنـامج التثقيـف المنزلـي لـلأم والطفل	2000 - مستمر	خاص

3.2.2.1.الأهداف الرئيسية لمشاريع التوعية الأسرية

اشتركت المشاريع الآنفة الذكر في مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسعى جميعها لنشر الوعي الثقافي والأسري، ودعم الأسرة البحرينية وحمايتها من التفكك، وتقديم الاستشارات للمرأة التي تحتاج إلى هذا النوع من الدعم، وتقديم الإرشاد الأسري ووقاية أفراد الأسرة من المشكلات الاجتماعية والنفسية. كذلك اشتركت مجموعة أخرى من المشاريع في زيادة وعي الأسرة والمجتمع بشأن كيفية التعامل مع الأبناء وحمايتهم من الاعتداء والإهمال.

أما المجموعة الثالثة ضمن هذا المحور فقد اشتركت في نشر التوعية البيئية وإكساب المواطنين المهارات التي تساهم في الإصلاح البيئي.

3.2.2.2.الإنجازات

شملت الإنجازات في التوعية الأسرية تأهيل وتدريب مجموعة من الأخصائيات الاجتماعيات للعمل في مراكز الإرشاد الأسري، وكذلك مجموعة من المحاضرات والندوات وورش العمل التي تهدف إلى نشر الوعي والثقافة وتدريب المواطنين على المهارات البيئية والمحافظة على البيئة وخلق وعي بيئي مجتمعي وتشجير الحدائق والشواطئ وتنظيفها.

3.2.2.3.التقييم.

تم تقييم معظم المشاريع تقييماً داخلياً من قبل الجمعية نفسها أو من الوزارة لمشاريعها لذا من الصعب الحكم على فعالية المشروع إلا من حيث استمراريته وعدد المستفيدين من المشاريع.

3.2.2.4.قوة المشروع:

تكمن قوة المشاريع كما ورد في الاستبيان في أنه يساعد على تمكين المرأة وإشراكها في الحياة الاجتماعية والثقافية وتجاوب النساء والفتيات مع بعض المشاريع والتواصل مع النساء في أماكنهن.

3.2.2.5.التحديات الداخلية:

عدم تفرغ المتطوعين للعمل في المشاريع وضعف الإمكانات المادية، قلة عدد المتطوعين، صعوبة تنظيم اللقاءات، عدم توفر مختصين في البيئة.

3.2.2.6.التحديات الخارجية:

غياب الدعم الرسمي للمشاريع بشكل عام وغياب الوعي البيئي والأسري والقانوني بالنسبة لموضوعات كثيرة مما يصعّب مهمة المتطوعين. حساسية بعض المواضيع مثل الاعتداء الجنسي وعدم تعاون الأهالي خوفاً من كلام الناس. الثقافة المجتمعية وغياب الوعي ببعض القضايا الهامة كالعنف الأسري والاعتداء الجنسي والبيئة.

3.2.2.7.المشاريع المتميزة.

لا شك أن مكاتب الاستشارات القانونية و الإرشاد الأسري والاستشارات الأسرية من المشاريع الهامة والحيوية التي تميزت بها بعض الجمعيات لتمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً من البرامج المتميزة برنامج (كن حراً) الذي حقق إنجازاً كبيراً في فترة قصيرة. وذلك بتدريس 700 مختص لحماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية والجسدية. وهو من البرامج المتميزة على مستوى الوطن العربي حسب منسقة البرنامج. وبرنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل

والذي سعى إلى تدريب 400 أسرة (أم وطفل) في خلال ثلاث سنوات. ولكن التميز الأكثر كان لمشروع تعليمي ثقافي متميز وضخم ومن حقه أن يبرز كأهم المشاريع إطلاقا في هذه الدراسة. وبرنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل(MOCEP).

3.2.2.7.1.برنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل (MOCEP).

سعت د. جولي حديد رئيسة برنامج تثقيف الأم والطفل في مملكة البحرين إلى ترجمة وتوطين هذا البرنامج المتكامل لخدمة الأم والطفل وبالتحديد الأسر المحرومة، فالمشروع يوفر البرامج التعليمية والتنموية للأطفال من جهة، والمناهج التعليمية والتدريبية للأم من جهة أخرى.

- **برنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل (MOCEP)**

تحت مظلة جمعية الهلال الأحمر البحرينية

- **هو برنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل (MOCEP)؟**

برنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل، برنامج غير رسمي، يرتكز على قيام الأمهات بالتدريس لأطفالهن في المنزل في مرحلة ما قبل دخول المدرسة. ويعد البرنامج نموذجاً لبرنامج التدخل المنزلي الذي يراعي العديد من المقاييس الرئيسية والظروف المحيطة مما يجعله من أكثر البرامج التدخلية جودة. فقد تأسس هذا البرنامج على قاعدة بحثية إلى جانب حسن التوجيه والإدارة، وحسن اختيار العاملين المؤهلين والمدربين، كثرة تكرار الزيارات المنزلية، ووجود عناصر تربوية خاصة بكل من الأهل والطفل، ووجود علاقة تكافلية مع المجتمع، ومعايير فعاله للإنفاق (حديد، 2003). ويزود هذا البرنامج، على مدى 25 أسبوعاً، الأمهات بملازم الدروس اليومية التي ستقوم الأم بتدريسها للطفل من خلال جدول زمني موضوع بعناية لتدريس الطفل مهارات ما قبل القراءة التي يلزم عليه إتقانها قبل دخول المرحلة الابتدائية.

ويهدف البرنامج إلى قيام الأمهات بتربية أطفالهن في المنزل بطريقة بناءة وإيجابية والمشاركة في بناء مهارات الطفل المبكرة في مرحلة النمو. إلى جانب التركيز على توفير بيئة تعليمية في المنزل تكون ذات طبيعة مؤثرة ومساندة تعمل على احتضان علاقة إيجابية بين الأم والطفل في مرحلة ما قبل دخول المدرسة. ويوفر البرنامج للأمهات سلسلة من المحاضرات التربوية التي تتعلق بحسن تهذيب الطفل، المشاكل السلوكية، التغذية والصحة، وسائل الأمان، مهارات الاستماع، نمو وتطور الطفل، والتخطيط الأسرى.

وترتكز هذه المحاضرات على إمداد الأم بالمعلومات الخاصة بكيفية تربية الطفل بطريقة صحيحة بينما تبني الأم لديها، في نفس الوقت، مهارات التواصل والثقة بالنفس.

- **من يحق له الاستفادة من برنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل؟**

يحق لجميع الأسر المعوزة ذات الدخل المنخفض الدخول في هذا البرنـامج فهـذا البرنـامج معد خصيصاً للأسر التي تعاني من ضائقة مالية لا تمكنها من إرسال أطفالها إلى الروضـة أو توفير العناية التربوية. ويجب أن يبلغ هؤلاء الأطفـال الخامـسة مـن العمـر أو بدايـة العـام الذي ما

قبل دخول المرحلة الابتدائية. ويحق لأهالي البحرين والمقيمـين فيهـا مـن جميـع منـاطق المملكة الاشتراك في هذا البرنامج الذي أعد خصيصاً من أجلهم.

- **كم عدد الأسر التي ستستفيد من هذا البرنامج؟**

بوجه عام فإن 100 أسرة على الأقـل ستـستفيد مـن هـذا البرنـامج سـنوياً. ويعتمـد هـذا العدد من الأسر المستفيدة على مدى التمويل المعتمد لهذا البرنامج. ويتم اختيار الأسر، بشكل عشوائي، من جميع مناطق البحرين، والتي تحتاج إلى مثل هذا التدخل المنزلي. كمـا إن أولويـة الاشـتراك فـي هـذا البرنـامج سـتكون لمـن يتقـدم أولاً. وسـتعقد لقـاءات أسبوعية للأمهات، في المراكز الاجتماعية، تضم فـي المتوسـط مـن 30 إلـى 35 أمـاً مـن جميع مناطق البحرين التي تحتاج إلى مثل هذا البرنامج التدخلي.

- **ما هي الأعباء المالية التي ستتحملها الأسر المستفيدة؟**

لن تتحمل الأسر المستفيدة أي أعباء مالية على الإطلاق، فهذا البرنامج مجاني بالكامل. وسيتم توفير جميع الأدوات المدرسية كاملـة لكـل مـن الأم والطفـل، إلـى جانـب المـلازم والقـصص التـي سـيتم تدريـسها فـي المنـزل. وسـيتم تـدريب الأم مـن خـلال اللقـاءات الأسبوعية على كيفية تدريس الطفل مع تأمين جميع المعلومـات الهامـة حـول المواضـيع الخاصة بالصحة والتربية فـي مرحلـة الطفولـة. كمـا سـيتم تـوفير المواصـلات مجانـاً لنقـل الأمهات إلى المراكز الاجتماعية لحضور اللقاءات الأسبوعية.

- **من أين انطلق هذا البرنامج؟**

انطلق هذا البرنامج من تركيا، وتطور إلى أن أصبح برنامجاً يقوم بالأسـاس علـى الأبحـاث الخاصة بإثراء المعلومات المتعلقة بالطفولة المبكرة في جامعـة بوجازيـشى- بتركيـا. ومـع حلول عام 2000، اسـتطاعت MOCEF تقـديم المـساعدة إلـى 75 ألـف أم وطفـل فـي 59 إقليم في تركيا.

وأظهرت الأبحاث التي تمت على مدار أعوام طويلة أن MOCEF قد حققت نتائج إيجابية للأطفال من حيث الأداء المرتفع وحسن التربية واكتساب الأمهات للمهارات التربوية اللازمة لتربية الأطفال وذلك إذا ما قورنت بمجموعة الأمهات والأطفال الذين لم يشتركوا في هذا البرنامج (كاجتيسيبارى ، سونار ، بكمان ، 2001).

- **ما هي أهداف البرنامج؟**
  - إعداد الطفل قبل التحاقه بالمرحلة الدراسية الابتدائية بكل ما يلزمه من مهارات ما قبل القراءة وكذلك تأمين موقف إيجابي تجاه عملية التعلم والدراسة.
  - توفير الفرصة للأمهات من أجل بناء ودعم علاقة طويلة الأمد مع أطفالهن ترتكز على اتباع منهج تعليمي وتربوي فعال. ويهدف البرنامج إلى إبراز ضرورة وأهمية الدور الذي تلعبه الأم في نمو وتربية أطفالها في مرحلة الطفولة المبكرة.
  - تغيير الاتجاهات والمفاهيم العامة المقترنة بالفقر والعوز. وهذا يعني التأكيد على أن " الفقر لا يعنى الجهل والغباء " كما أنه ليس وضعاً اجتماعياً يلزم احتماله على أساس أنه " قضاء الله عليهم " وبالتالي التصرف بطريقة عديمة النفع من منطلق الإحساس بالفقر (توما، 2002) كما أن الفقر يؤدي إلى إثارة الغضب بين الفئات الاجتماعية نتيجة التباين بين المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والتي تعد جميعها عوامل متصلة بعضها بالبعض . فنحن نجد أن الأطفال يتمتعون بالذكاء والقدرة على التعلم، مع وجود الفقر، إذا تهيأت لديهم فرصة التوجيه الصحيح والمثابرة في التطبيق والمعرفة والمهارات الاجتماعية والاستقرار العاطفي مما يؤدى إلى النجاح والنمو.
  - التركيز على قدرة الأهل في المنزل، لأن التعليم لا يتم فقط داخل جدران الصف، بل أنه متوافر في جميع أوجه الحياة.

- **ما هي تأثيرات برنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل في البحرين؟**

يعد برنامج التثقيف المنزلي للأم والطفل برنامجاً تدخلياً يطبق في البحرين. وهو يركز على قاعدة بحثية وحسن التوجيه والإدارة. ويسعى البرنامج إلى إبراز فاعليته من خلال النتائج البحثية المقنعة، وتشير هذه النتائج، التي قامت على أساس قياس القدرات التصورية لدى الأطفال، إلى أن الأطفال المشتركين في برنامج التثقيف المنزلي للأم

والطفل كانوا أفضل بشكل ملموس من أولئك الذين لم يشتركوا في البرنامج وتشير النتائج إلى أن هذا البرنامج التدخلي بمثابة مؤشر قوي على مدى القدرات اللفظية لدى أولئك الأطفال (الفهم- المفردات) والقدرة على التفكير(الأشياء المتشابهة- ومعرفة الأعداد) والقدرات العالية الخاصة بالاتساع والفراغات مثل(الأشكال الهندسية- ومهارات النسخ). ويتركز التأثير الإيجابي لهذا البرنامج التدخلى على التحسن الملحوظ في الاستقرار العاطفي، الإدراك لدى هؤلاء الأطفال، هذا إلى جانب التحسن الملحوظ في تربية الأمهات لهؤلاء الأطفال.

3.2.2.7.2.برنامج كن حراً.

برنامج " كن حراً " لحماية الطفل من الاعتداء والإهمال هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط كما أكدت مديرة المشروع. ولقد تم تدشين المشروع عام 2002 وبدعم تام من المفوضية العليا السابقة لحقوق الإنسان السيدة / ماري روبنسون. ويهدف البرنامج إلى:

- زيادة وعي المجتمع بشأن موضوع الاعتداء والإهمال ضد الأطفال.
- تثقيف الأطفال وإكسابهم مهارات أساسية وعملية لحماية أنفسهم من الاعتداء.
- تثقيف القائمين على تربية الطفل وخاصة الوالدين بموضوع الاعتداء عليهم.
- توفير الدعم والاستشارة للأطفال خصوصاً ضحايا الاعتداء منهم ومساعدتهم في استعادة حياتهم الطبيعية.
- توفير الدعم والمشورة للكبار ضحايا الاعتداء والإهمال في طفولتهم.
- إنشاء خط ساخن لمساعدة الأطفال ضحايا الاعتداء.
- المساهمة في تطوير القوانين المتعلقة بالطفولة في البحرين والمنطقة.
- إنشاء (مركز كن حراً) المتخصص لإعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاعتداء والإهمال والكبار الدين كانوا ضحايا لمثل هذا الاعتداء في طفولتهم .

3.2.3.تمكين المرأة حقوقياً.

الموضوع الثالث تحت **محور المهارات الحياتية** شمل 8 مشاريع أي بنسبة 9.4% من مجموع المشاريع و تسعى جميعها لتمكين المرأة حقوقياً وتطوير التشريعات المرتبطة بحقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه خاص. تنمية الوعي الحقوقي عند المرأة. وكانت جميع المشاريع المرتبطة بحقوق المرأة صادرة من مؤسسات المجتمع المدني ولم تشارك الجهات الحكومية في تفعيل أي منها. بلغ حجم التمويل 45,607 دولار.

تمثلت المشاريع فيما يلي:

اسم المشروع	السنة	اسم المشروع
1. اختراق الأبواب	2002 – مستمر	جمعية المرأة البحرينية
2. تمكين المرأة (1)	2004 – مستمر	جمعية الفكر الوطني الحر
3. تمكين المرأة (2)	2004 – 2008	جمعية العمل الوطني الديمقراطي
4. التربية لمفاهيم حقوق الإنسان	2002 – متوقف	مركز حقوق الإنسان
5. مركز بتلكو لرعاية ضحايا العنف الأسري	2005 – مستمر	الجمعية البحرينية لمناهضة العنف الأسري
6. تمكين المرأة وإدماجها في الحياة العامة	2004 – 2006	جمعية الوفاق الإسلامي
7. تأهيل الكوادر القيادية	2004 – 2006	جمعية المستقبل النسائية
8. انطلاقة إمرأة	2003 – مستمر	جمعية البحرين النسائية

3.2.3.1.الأهداف الرئيسية:

تركزت الأهداف الرئيسية في تلك المشاريع على توعية المرأة بحقوقها الشرعية والسياسية، وتمكينها لتصبح شريكاً كفؤاً في المجتمع. كذلك تثقيف المرأة في قضاياها، والمساهمة في تطوير التشريعات المرتبطة بالديمقراطية وحقوق المرأة بوجه خاص، وتمكين المرأة و إبراز قيادات نسائية تهتم بالشأن العام. بالإضافة إلى نشر التوعية الأسرية والقانونية لحماية جميع أفراد الأسرة والمرأة والطفل بشكل خاص، ومناهضة العنف الأسري وتعريف المرأة بحقوقها إلى جانب هدف تمكين المرأة لأن تكون في موقع صنع القرار في الشأن العام وتنمية الوعي الحقوقي عند المرأة من منظور الدور الاجتماعي وبيان أهميتة في التنمية الاجتماعية والإنسانية.

3.2.3.2.الإنجازات:

تركزت الإنجازات في مجال تمكين المرأة حقوقياً على الدورات والندوات وورش العمل والجلسات النقاشية التي تساعد المرأة على فهم حقوقها وكيفية حل مشكلاتها قانونياً، كما تم إعداد ورش عن اتفاقية السيداو، ودورة في الخطابة، وإصدار دراسة حول العنف واستخدام برامج الإذاعة والتلفزيون لتوعية النساء في تلك المجالات فضلاً عن تنظيم ورش في المهارات القيادية وقوانين العمل المؤسسي.

3.2.3.3.التقييم.

اقتصر التقييم أساساً على التقييم الداخلي للجمعيات ونادراً بالاستعانة بجهات خارجية للمساهمة في التقييم.

3.2.3.4.قوة المشروع:

تركزت الإجابات في هذا الجزء على قوة المشروع من حيث اعتماد الجمعيات على الجهود الذاتية في تنظيم الندوات والورش داخل البحرين وخارجها، وتقديم خدمات للمرأة والمساهمة في تنمية المجتمع وإعداد كوادر نسائية في مجالات مختلفة لتمكين المرأة.

3.2.3.5.الاستمرارية:

الاستمرارية في المشاريع حتمية حسب آراء المشاركين في الدراسة؛ ذلك لأهمية المواضيع المطروحة من حيث رفع مستوى الوعي الحقوقي عند المرأة وتطوير المهارات القيادية لديها.

3.2.3.6.ما يمكن أن يضاف إلى المشروع:

تركزت الإجابات على أهمية الاستعانة بجهود وخبرات عربية والتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، تكثيف التدريب وتهيئة المدربين. البحث عن الدعم المالي والممولين للمشاريع وتطبيق بعض المشاريع.

3.2.3.7.المشروع المتميز:

3.2.3.7.1.مركز بتلكو لرعاية ضحايا العنف الأسري 2005.

رغم حداثة المركز إلا أن المواضيع التي يعالجها والقضايا المطروحة هي من الموضوعات الهامة الحياتية والتي تساعد في حماية الأسرة من العنف وتبين لها حقوقها وكيفية التعامل مع العنف الذي تتعرض له. بلغ حجم التمويل لهذا المشروع 10000 دولار.

ويهدف المشروع إلى :

- العمل على مجتمع يرفض ويناهض العنف الأسري بكافة أشكاله.
- السعي للحد من كافة أشكال العنف النفسي والجسدي و الجنسي والإهمال.
- العمل على توفير الحماية لأفراد الأسرة كافة من التعرض لأي أذى .
- العمل على نشر التوعية الأسرية التي تساعد على الحد من ظاهرة العنف الأسري.

3.2.4.تمكين وتدريب الفتيات.

رصدت الدراسة (8) مشاريع أي بنسبة 9.4% من مجموع المشاريع في مجال تمكين الفتيات ضمن **محور المهارات الحياتية وكانت المشاريع كالتالي:**

اسم المشروع	السنة	الجهة المنفذة
1. من استشير؟	1998 – مستمر	جمعية أوال النسائية
2. المراهقة	2003 – مستمر	جمعية المرأة البحرينية
3. صحة المراهقين	2004 – مستمر	جمعية تنمية المرأة
4. مركز أوال الصيفي	1989 – مستمر	جمعية أوال النسائية
5. مركز النهضة الصيفي	1988 – 1998	جمعية نهضة فتاة البحرين
6. رفع الكفاءة العلمية للطالبات	2005 – مستمر	جمعية المستقبل النسائية
7. المساندة التربوية للفتيات/ منطقة باربار	2001 – توقف	جمعية فتاة الريف
8. المساندة التربوية للفتيات / منطقة كرانة	2002 – توقف	جمعية فتاة الريف

3.2.4.1.الأهداف الرئيسية.

تطوير فن الحوار بين المراهقات والوالدين ومساعدة الأهل على طرق التعامل مع المراهقين، اكتشاف المواهب الإبداعية وتشجيعها والعمل على تطويرها، نشر الثقافة المجتمعية في أوساط الشباب، توعية الشابات في الجوانب الاجتماعية وكيفية حصولهن على الخدمات التي تساعدهن في حل مشاكلهن، الاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي التطوعي للطالبات. شغل أوقات فراغ الفتيات خصوصاً في الصيف. بالإضافة إلى تقديم المساندة التربوية والعلمية للفتيات لمساعدتهن في تخطي الصعوبات الأكاديمية.

لم ترصد الدراسة أي مشروع متميز في هذا المحور.

3.2.4.2.الإنجازات

اقتصرت الإنجازات على الدورات وورش العمل في مساعدة الوالدين والمراهقين في تفهم بعضهم البعض وتطوير فن الحوار وحل المشكلات التي تواجهها المراهقات بالإضافة إلى دروس التقوية في بعض المواد لبعض المراحل.

3.2.4.3.التقييم

قام بالتقييم أعضاء الجمعيات التي قدمت المشاريع أي كان التقييم محلياً، و لم يتم تقييم بعض المشاريع بسبب جدة المشروع.

3.2.4.4.قوة المشروع:

كان الإقبال على بعض المشاريع بدرجة كبيرة لأهمية المواضع المطروحة للفتيات والأهل. وتقديم خدمات تتسم بالجدة والتواصل مع المجتمع ومشاكله وهمومه.

3.2.4.5.التحديات الداخلية والخارجية.

قلة الموارد المادية، رفض شرائح المجتمع الخوض في بعض الموضوعات الحساسة بالنسبة للمراهقين، قلة المتطوعين للإشراف على البرامج المقدمة. عدم توافر الموصلات. صعوبة تنظيم اللقاءات بسبب تضارب أوقات المشاركين .

أكدت جميع الجهات الحكومية و غير الحكومية على ان من أهم التحديات و المعوقات لاستمرارية المشاريع هي ضعف الموارد المالية. الجدول رقم (5) يبين الجهات الممولة للمشاريع و كما هو مبين في الجدول فإن عدد المشاريع التي موّلتها الحكومة بلغ 38 مشروعاً فقط أي بنسبة 46.9% بينما موّلت الجهات غير الحكومية 59.3% من المشاريع.

جدول (3.3) : الجهات الممولة للمشاريع

الجهة/الجهات الممولة	العدد	% من الاستجابات	% من الحالات (81 حالة)
حكومي	38	38.4	46.9
غير حكومي	48	48.9	59.3
منظمة إقليمية	4	4.3	4.9
منظمة دولية	3	3.2	3.7
متعدد	6	6.1	7.4
مجموع الاستجابات	99	100	122.2
الاستمارات غير المجابة	4		

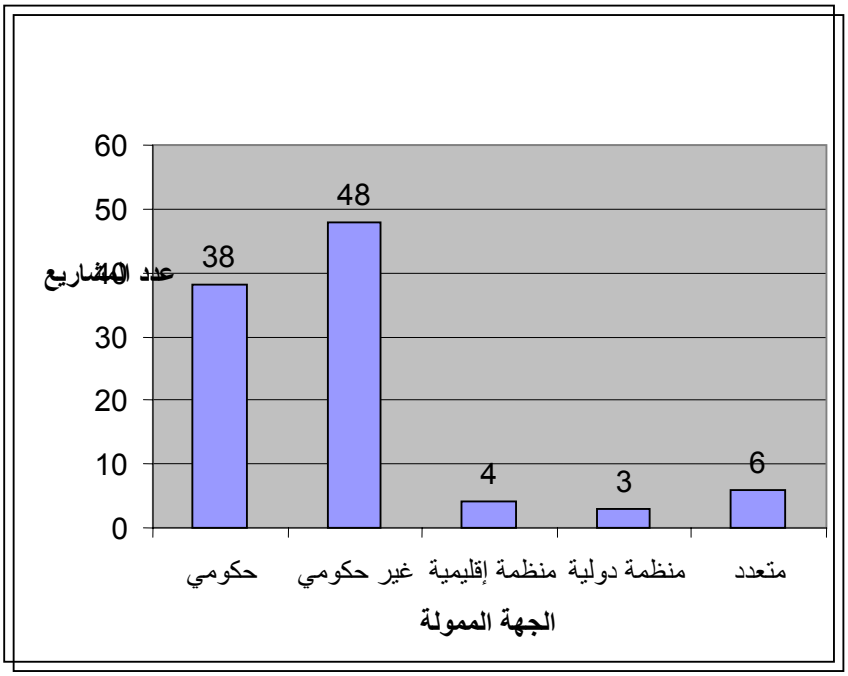

الشكل (3.3) : الجهات الممولة للمشاريع

3.2.4.6.الاستمرارية.

طبيعة البرامج المقدمة للمراهقين تتطلب الاستمرارية في تلك البرامج وكذلك النظرة المستقبلية وأهمية تدريب كوادر للصف الثاني وكوادر قيادية للمستقبل. أهمية استثمار الفترة الصيفية وتطوير برامج خاصة بالشباب. استمرارية المشاريع مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتمويل المادي من الجهات الحكومية أو الأهلية وكذلك أهمية وسائل الإعلام في تسليط الضوء على هذه المشاريع بهدف نشرها وتوعية المجتمع بها.

3.2.4.7.ما يمكن أن يضاف.

أهمية الإطلاع على الإحصائيات لهذه الفئة لمعرفة حجم المشاريع التي يجب تمويلها، كذلك أهمية إشراك الوزارات والمؤسسات المعنية للاستفادة من البحث عن مصادر للتمويل. وتوفير اختصاصين في المشاريع المطروحة.

3.3. محو الأمية التقنية

رصدت الدراسة (4) مشاريع فقط تحت هذا المحور أي بنسبة 4.7% مقارنة ببقية المشاريع وكانت جميعها لوزارة التربية والتعليم وهي:

اسم المشروع	السنة
1. مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل	2004 – 2009
2. إدخال مادة التصميم والتقانة في مرحلة التعليم الأساسي	2003 - 2010
3. توظيف تقنية المعلومات والاتصال في العملية التعليمية	2001 – مستمر
4. محو الأمية الحاسوبية لمدارس مرحلة التقوية بمراكز تعليم الكبار	1999 – مستمر

يبين الجدول رقم (3.2) الجهات المنفذة للمشاريع من حيث عدد المشاريع والنسب المئوية لها مقارنة ببعضها البعض.
سيطرت وزارة التربية والتعليم على مشاريع محو الأمية بنسبة 80% من مجموع المشاريع في هذا المحور. وكذلك مشاريع التعليم المستمر فكانت بنسبة 80%. أما مشاريع محو الأمية التقنية الأمية فكانت جميعها من نصيب وزارة التربية والتعليم والتي بلغت أربعة مشاريع.

إلا أنه يجب التوقف هنا لإلقاء الضوء على أهمية التحليل النوعي للبيانات وعدم الاكتفاء بالأرقام ذلك أن نسبة مشاريع محو الأمية التقنية للمرأة والبالغة 4.7% مقارنة ببقية المشاريع قد لا تعكس الحقيقة إذا اكتفينا بالتحليل الكمي. ولكن مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل قد يتجاوز جميع المشاريع كماً ونوعاً من حيث ضخامته والميزانية المرصودة له. فلقد بلغ حجم التميل لهذا المشروع فقط 122,340,425 دولار.

وكذلك من حيث نوعية المشروع وأهدافه المستقبلية والتي إذا طبقت بالطريقة الصحيحة فبالإمكان أن تضيق الفجوة الرقمية بدرجة كبيرة. وكما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 فإن مصطلح الفجوة الرقمية يشير للدلالة على الفروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقدها. فجوانب الفجوة الرقمية كما هو محدد لدى مؤسسات الأمم المتحدة هي **التقانات والمعلومات والمعرفة** ولا يمكن فصل أحدها عن الآخر فهي تشكل شبكة متصلة ومتواصلة هدفها النهائي هو خلق وتوليد معرفة جديدة تتناسب مع البيئة والمحيط الذي انبثقت منه. وهنا يكون الخلق والإبداع باستخدام المعرفة والتقانة والمعلومات.

و يبين الجدول التالي حجم التمويل ونسبته بالنسبة لجميع المشاريع. فلقد بلغ حجم التمويل في محور محو التقنية الأمية 131,703,536 دولار أي بنسبة 95% من حجم التمويل الكلي.

جدول (3.4) يبين حجم تمويل المشاريع حسب المحاور

المحاور	حجم التمويل النسبة بالدولار الأمريكي	%
1. محو أمية الإناث	**80104**	**0.05**
2. التعليم المستمر	**80160**	**0.05**
3. محو الأمية التقنية للمرأة	**131703536**	**95**
4. تنمية المهارات الحياتية	**1620367**	**1.1**
4.1. التوعية الأسرية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية	382756	
4.2. تمكين المرأة اقتصادياً	1184610	
4.3. تمكين المرأة حقوقياً	45607	
4.4. تمكين الفتيات	7394	
5. الاحتياجات الخاصة	**5078954**	**3.66**
6. خدمات مساندة لتمكين المرأة	**9523**	**0.006**
المجموع	**138572644**	

3.3.1. مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل

3.3.1.1.الأهداف الرئيسية.

مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل يمثل أحد أبرز وأهم المشاريع التعليمية في وزارة التربية والتعليم. فلقد رصدت له الوزارة مبلغ 123,340,425 دولار أمريكي. و يدرج تحت المشاريع المميزة في مجال التعليم ويهدف المشروع إلى :

إحداث نقلة نوعية في مسيرة التعليم في مملكة البحرين من خلال الاستفادة القصوى من المعلوماتية ونظام التعليم الالكتروني. كذلك يسعى لتلبية الاحتياجات المباشرة لسوق العمل في مجال التكامل مع تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال.

3.3.1.2.أهمية المشروع:

تكمن أهمية هذا المشروع في الإمكانيات الكبيرة التي يتيحها لتطوير النظام التربوي في مملكة البحرين ليتلاءم مع متطلبات التنمية لمستقبلية وحاجات المجتمع الذي يتزايد يومياً بعد يوم على المعرفة باعتبارها القوة الرئيسة والثروة الأساسية في المستقبل.

ويترجم هذا المشروع تطلع مملكة البحرين إلى الانتقال إلى مرحلة متطورة من التعليم الذي ينتج أفضل المخرجات من أبناء الوطن. كما يعتبر نقلة نوعية من التعليم التقليدي إلى التعليم المستقبلي القائم على توظيف تكنولوجيا المعلومات وتطوير النظام التعليمي

في المملكة تطويراً نوعياً والارتقاء بمخرجاته لتسريع وتيرة التنمية البشرية. هذا وسوف يدعم هذا المشروع بشكل مباشر توجه المملكة بالعمل الحكومي إلى منظومة الحكومة الإلكترونية.

3.3.1.3.رؤية المشروع:

تتطلع وزارة التربية والتعليم إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) في عمليات التعلم والتعليم على أسس تربوية مدروسة بحيث تكون موجهة نحو تزويد الأجيال الناشئة بالكفايات والقيم والمهارات الأساسية اللازمة للتحول بمملكة البحرين إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge-based Economy).

3.3.1.4.أهداف المشروع

3.3.1.4.1.الأهداف التنموية:

يهدف هذا المشروع إلى المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي من خلال:

- إحداث نقلة نوعية في مسيرة التعليم في مملكة البحرين من خلال الاستفادة القصوى من المعلوماتية ونظم التعليم الإلكتروني في مدارس البحرين وجعلها أكثر قدرة وكفاءة على التعامل مع المستجدات وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية الشاملة.
- تلبية الاحتياجات المباشرة لسوق العمل في مجال التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة وأساليب الوصول للمعلومات ومعالجتها.
- تهيئة المواطن للولوج في مجتمع المعلومات الحديث والتعايش معه وتحقيق متطلبات التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة (K-economy).

3.3.1.4.2.الأهداف الآنية

يهدف المشروع إلى: استثمار القدرات الكبيرة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) لتحقيق جودة التعليم ورفع كفاءته وتحقيق كفايات مناهج مواد الدراسية في جميع مراحل التعليم.

3.3.1.4.3.يهدف المشروع إلى تزويد الطلبة بالقيم والمهارات التالية:

- التعلم الفردي
- التعلم التعاوني
- التعلم التفاعلي
- التدريب والممارسة لإتقان المهارات الأساسية
- المهارات الإبداعية
- مهارات حل المشاكل
- الخبرات التكنولوجية
- الدافعية الذاتية
- محاكاة بيئة العمل الحقيقية
- التعلم مدى الحياة

3.3.1.5.إستراتيجية تنفيذ المشروع

3.3.1.5.1.المنطلقات:

- اعتماد تقرير بعثة اليونسكو (نوفمبر 2001) المشتمل على جملة من الخطوط العريضة الموجهة للمشروع والتجارب الأوروبية الجيدة كمرجعية أساسية في عملية إعداد إستراتيجية وخطة عمل توظيف تكنولوجيا المعلومات (ICT) في التعليم بالبحرين.
- اعتماد التوصية المذكورة آنفاً والخاصة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT في التعلم والمنبثقة عن الندوة العالمية حول إيجاد سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) التي انعقدت في البحرين في 22 إبريل 2002 م.
- اعتماد وثيقة جودة التي أعدتها الوزارة في يناير 2003م والمشتملة على مؤشرات جودة النظام التعليمي في عصر المعرفة.

3.3.1.5.2.الأسلوب:

سوف تنتهج الوزارة في تطبيقها لهذا المشروع الحيوي إستراتيجية التطبيق التجريبي المتدرج بدءاً بعدد من المدارس الثانوية التي سيتم اختيارها بعناية لتصبح مدارس رائدة في تطبيق التعلم الإلكتروني ومن ثم يتبعها بعد إجراء تقييم دقيق للتجربة تعميم على جميع المدارس وفي مختلف المراحل.

3.3.1.5.3.الفئات المستفيدة:

سيطبق المشروع في مرحلته الأولى على دفعات تشمل الدفعة الأولى (11) مدرسة ثانوية موزعة على المحافظات الخمس بالمملكة من خلال ربطها بشبكة الاتصالات الإلكترونية السريعة عبر البوابة التعليمية المركزية الإلكترونية وذلك على النحو التالي:

3.3.1.5.3.1.مدارس البنين

- معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا.
- مدرسة الهداية الخليفية الثانوية.
- مدرسة أحمد العمران الثانوية.
- مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية.
- مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية.

3.3.1.5.3.2.مدارس البنات

- مدرسة الاستقلال الثانوية التجارية.
- مدرسة الحورة الثانوية التجارية,ز
- مدرسة سترة الثانوية.
- مدرسة سار الثانوية.
- مدرسة الرفاع الغربي الثانوية.
- مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية.

سوف يستفيد في الدفعة الأولى من هذا المشروع في مرحلته الأولى 110000 (أحد عشر ألف) طالب وطالبة و1000 (ألف) من الهيئات الإدارية والتعليمية. وفي المراحل القادمة سيستفيد منه جميع الهيئات الإدارية والتعليمية بجميع المراحل وأولياء أمور الطلبة.

3.3.1.5.4.وصف المشروع:

يشمل مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل على منظومة تعليمية متكاملة تتضمن بوابة تعليمية تحقق نقلة نوعية في الأداء التعليمي في ظل بيئة تعليمية معاصرة تساندها تقنيات التعليم والمعلومات الحديثة بما يتيح أقصى قدر من التفاعل التربوي وتطلق إبداعات الطلبة وتمنحهم قدراً أوسع من الحركة للاطلاع والبحث والتحاور والتنافس عبر التقنيات الحديثة التي تمكن الطالب من ملاحقة كل جديد على المستويات المحلية والعالمية.

وسيستدعي هذا التحول النوعي تطوير المناهج الدراسية بشكل تدريجي وتدريب المعلمين على استعمال أنظمة التعلم الإلكتروني. وسيوفر هذا المشروع بيئة تعليمية تسمح للطلبة والمعلمين والإدارة المدرسية وأولياء الأمور والمجتمع بالتواصل والتفاعل في أي وقت وفي أي مكان.

كما أنه سيحقق متطلبات التعلم الإلكتروني المباشر إذ سوف يغطي عدداً كبيراً من المستخدمين في وقت واحد مما سيغير بيئة الصف التقليدية من بيئة محدودة المصادر إلى بيئة مفتوحة فاعلة مشوقة تساعد الطالب على التفاعل مع الدرس الإلكتروني بالصوت والصورة وإجراء تجارب علمية تطبيقية وغير ذلك من أوجه التطبيق العملي للمعرفة في أي وقت مما سيسهم في رفع تحصيله العلمي من خلال الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي توفرها تقنية المعلومات عبر البوابة التعليمية.

وبفضل التحول سيسمح لكل طالب أن يتعلم وفق قدراته مع مراعاة الفروق الفردية في سرعة التعلم كما سيسمح للمعلم بالتفاعل مع الطلبة ومتابعتهم وتقويمهم بشكل فردي ويساهم في تنمية شخصية الطالب وتأهيله ليكون منتجاً للمعرفة وليس مجرد متلق لها وتأهيله ليكون عنصراً فاعلاً متكيفاً مع مجتمع المعلومات المبني على اقتصاد المعرفة.

كما سيسهم هذا النظام في إمكانية تحويل الكتاب المدرسي إلى كتاب لإلكتروني مرن تنتقل فيه الصورة الصامتة إلى حركة مع شرح لأي جزء من أجزاء المحتوى ويمكن للمعلم من تحديد معنى أي كلمة في المحتوى وتعميمها على الطلبة.

وتوفر المنظومة إمكانية نقل المحاضرات الحية بكاميرات تمكن المعلم من الشرح للطلبة بالصوت والصورة في أي مكان لجميع المدارس المربوطة بالشبكة كما توفر إمكانية الدخول إلى أي موقع تعليمي لتعزيز الدرس وإثرائه بالمصادر المختلفة من المعرفة على شبكة الإنترنيت. تفتح هذه المنظومة التعليمية للطالب مجالاً واسعاً من التفاعل مع زملائه ومعلميه من خلال طرح الأسئلة وإبداء الرأي وتبادل الآراء والمعلومات والأفكار مع الآخرين في مدرسته وفي المدارس الأخرى وفي أي مكان في العالم مما يوفر له فرصة التعلم الذاتي حيث يكون لديه خيار " جرب بنفسك".

3.3.1.6.الإنجازات

تم تدريب 5144 معلماً ومعلمة للحصول على رخصة الـ ICDL رخصة قيادة الكمبيوتر منذ عام 2004 ومازالت الخطة جارية لتدريب جميع مدرسي ومدرسات وزارة التربية .
وكذلك تم تجهيز (11) صف الكتروني بـ معدل (36) جهاز حاسوب لكل صف بالإضافة إلى لوحة السبورة الذكية وجهاز عرض المعلومات data show.

3.3.1.7.التقييم

لم يتم تقييم المشروع بعد، حيث أنه في بداية تنفيذه ولم تظهر مخرجاته.

3.3.1.8.نقاط قوة المشروع .

دعم القيادة في المملكة للمشروع في إنشاء البنية التحتية والتجهيزات الخاصة بالمشروع. مواكبة المشروع للتطور العالمي في مجال التعليم الالكتروني.

3.3.1.9.تحديات المشروع.

3.3.1.9.1.التحديات الداخلية

- توفير الميزانية الضخمة للمشروع.
- تكوين ثقافة التعلم الالكتروني في المدارس والمجتمع وتطوير قدرات المعلمين لمواكبة توظيف التقنية في المدارس.
- ملاءمة آليات التقويم للتعلم الالكتروني.

3.3.1.9.2.التحديات الخارجية

1. تكوين شراكات مع قطاعات خارجية لدعم المشروع.
2. جودة الخدمة المرتبطة كالمنظومة والاتصالات.

3.3.2. المشاريع الأخرى :

3.3.2.1.الأهداف:

أما الأهداف الرئيسية بالنسبة لبقية المشاريع الثلاثة الأخرى فكانت تهدف إلى:

إعداد الدارسين الكبار لمواجهة متطلبات سوق العمل، تحفيز الدارسين الكبار على مواصلة الدراسة.

3.3.2.2.الإنجازات

تدريب وتعليم الكبار على استخدام الكمبيوتر وتطوير التعليم وأساليبه في المدارس، الارتقاء بالمدرسين والمدرسات وإدخال تكنولوجيا التعليم والاتصال في المدارس والإدارات، مواكبة التطور في تقنية المعلومات والتي تخدم العملية التعليمية، توظيف التقنيات الحديثة في عمليات التعليم والتعلم وتحقيق التوازن الكامل بين الجوانب المعرفية والأدائية.

3.3.2.3.التقييم.

تم تقييم مشروع واحد فقط هو مشروع التصميم والتقانة في مرحلة التعليم الأساسي. وجاءت النتائج حسب وزارة التربية مشجعة للاستمرار في المشروع والتوسع في تعميمه على المراحل التعليمية اللاحقة. أما بقية المشاريع لم تقيم نظراً لحداثتها.

3.3.2.4.نقاط قوة المشروع.

مواكبة التطور في تقنية المعلومات والتي تخدم العملية التعليمية.

3.4.التعليم المستمر

رصدت الدراسة (5) مشاريع في مجال التعليم المستمر (4) منها كانت لوزارة التربية والتعليم ومشروع واحد لإحدى مؤسسات المجتمع المدني الجمعيات و كانت نسبة مشاريع التعليم المستمر 5.9% من مجموع المشاريع الأخرى. وكانت كالتالي:

	اسم المشروع	السنة
1.	دبلوم الإدارة المدرسية	2003 - 2005
2.	رفع مستوى الكفاءة العلمية لمعلمات الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في مادة الرياضيات	2002 – 2006
3.	رفع مستوى الكفاءة اللغوية لمعلمي ومعلمات اللغة الإنجليزية	1994 - مستمر
4.	التنمية المهنية للمعلمين الأوائل	2001 – مستمر
5.	مركز معلومات المرأة والطفل، جمعية رعاية الطفل والأمومة	1995 - مستمر

3.4.1.الأهداف الرئيسية.

هدفت جميع المشاريع والبرامج في مجال التعليم المستمر إلى تطوير وتحديث معلومات المدرسين والمعلمين الأوائل والمديرين إلى المستجدات في مجال التعليم والإدارة والذي يصب في النهاية لتطوير التعليم والإدارة بشكل عام وتطوير أداء الطلاب بشكل خاص وكان حجم تمويل المشاريع الأربع 160و40 دولار. أما مشروع مركز المرأة والطفل فيهدف إلى مساعدة المرأة في الحصول على المعلومات والبيانات التي تحتاج إليها لإجراء البحوث والدراسات في مجال المرأة. وكان حجم التمويل 000و40 دولار للمشروع.

3.4.2.الإنجازات.

هي تدريب جميع المعلمين والمعلمات الأوائل، وكذلك تدريب 150 معلمة في برنامج رفع الكفاءة بالإضافة إلى تدريب جميع معلمي ومعلمات اللغة الإنجليزية بالمدارس الحكومية. تدريب 3 مديرات مساعدات و 14 مدير مساعد من مختلف المدارس.

3.4.3.التقييم .

لقد تم تقييم مشاريع وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم المستمر وكان التقييم داخلياً من قبل إدارات في الوزارة. مثل إدارة التدريب وإدارة التقويم والتطوير حيث أظهرت النتائج أن جميع المشاريع في هذا المجال ساعدت في رفع مستوى المتدربين في أدائهم للوظيفة والمهام الموكلة لهم إدارية كانت أو إشرافية أو تعليمية.

3.4.4. نقاط قوة المشاريع:

هي تركيز البرامج على المشكلات التي يواجهها المعلمون والمديرون ومحاولة إيجاد حلول عملية لها. كذلك تجديد معارف المتدربين وتنمية روح البحث العلمي. ورفع مستوى معلمي مادة الانجليزي والرياضيات مما ساهم في تهيئتهم للدراسات العليا.

3.4.5.السلبيات والتحديات الداخلية:

قلة عدد المحاضرين من داخل الوزارة وتردد بعضهم في قيادة الحلقات التدريبية. تفاوت مستوى المتدربين علمياً وثقافياً وغياب المادة العلمية المرجعية التي يمكن الوثوق بها لتدريس الملتحقين بالبرنامج. طول البرنامج التدريبي والدوام في الفترة المسائية. عزوف بعض المعلمين عن الالتحاق بالبرنامج لأسباب مختلفة مثل الظروف الصحية والعائلية وضغط الجدول الدراسي وكذلك عزوف المدربين الجيدين عن العمل في البرنامج لضعف المردود المادي.

3.4.6.التحديات الخارجية:

أكدت جميع المشاريع على أهمية وجود الدعم المادي لاستمرار المشاريع وذلك للاستمرار في رفع مستوى الكفاءة المهنية للهيئة التعليمية والإدارية في مدارس وإدارات وزارة التربية والتعليم. وكذلك تقاعد كثير من المدربين بعد تدريبهم.

المستفيدين حسب المنسقة المسئولة عن ملاء البيانات هم جميع معلمي ومعلمات المدارس الحكومية لجميع المراحل.

3.4.7.سلبيات وتحديات داخلية وخارجية.

عزوف بعض المعلمين عن الالتحاق بالبرنامج، عـزوف المـدربين الجيـدين عـن العمـل فـي البرنامج لضعف المردود المالي، تفاوت مستوى المتدربين الثقافي والعملـي، عـدم وجـود مادة علمية مرجعية للوثوق بهـا لتـدريس الملتحقـين بالبرنـامج وعـدم وجـود خطـة بديلـة لإعداد كفاءات تدريبية تحل محلهم في المستقبل.

3.5.الاحتياجات الخاصة

رصدت الدراسة (15) مشروعاً لذوي الاحتياجات الخاصة أي بنسبة 17.6% من مجموع المشاريع توزعت حسب نوع الإعاقة كالتالي و بلغ حجم التمويل 5078954 دولار.

اسم المشروع	السنة	الجهة
الإعاقة البصرية		
1. المكتبة الالكترونية	1999 – مستمر	جمعية الصداقة للمكفوفين
2. المكتبة الناطقة	1999 – مستمر	جمعية الصداقة للمكفوفين
3. روضة جمعية الصداقة للمكفوفين	1991 - مستمر	جمعية الصداقة للمكفوفين
الإعاقة الجسدية		
1. دعم مشاريع محو الأمية	2002 - مستمر	جمعية الحراك الدولية
2. التعليم التقني	2004 - مستمر	جمعية الحراك الدولية
3. حضانة روضة أزهار الحراك	2000 - مستمر	جمعية الحراك الدولية
الإعاقات المتعددة		
1. مركز التأهيل الأكاديمي والمهني	1980 - مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
2. مركز شيخان الفارسي للصم	1997 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
3. مركز بنك البحرين والكويت	1992 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
4. دار التأهيل	1970 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
5. مركز الطفل للرعاية النهارية	1980 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
6. دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعاقين.(6 مشاريع في استمارتين فقط).	1993 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية
7. مركز الأمل للرعاية المبكرة	1995 – مستمر	جمعية رعاية الطفل والأمومة
8. معهد الأمل للتربية الخاصة	1982 – مستمر	جمعية رعاية الطفل والأمومة
9. دمج أطفال متلازمة داون والتخلف العقلي البسيط في المدارس العادية		

صعوبات التعلم

اسم المشروع	السنة	الجهة المنفذة
1. دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول العادية	2002 - مستمر	**وزارة التربية والتعليم**
2. مشروع المؤسسة البحرينية للتربية الخاصة (فئة صعوبات التعلم)	2002 - مستمر	**خاص**

الموهوبون

اسم المشروع	السنة	الجهة المنفذة
1. مركز رعاية الموهوبين	2004 – مستمر	وزارة التربية والتعليم
2. برنامج الطلبة المتفوقين والموهوبين	1996 – مستمر	وزارة التربية والتعليم

3.5.1.الأهداف الرئيسية لجميع المشاريع في الاحتياجات الخاصة

3.5.1.1.الإعاقة البصرية

- المكتبة الالكترونية: وتهدف إلى تدريب الكفيفة والكفيف على الحاسوب الناطق والاستفادة من التقنيات الحديثة والتعليم باستخدام التقنية الحديثة.
- المكتبة الناطقة: وتهدف إلى حل مشكلة عدم توافر الكتب وتسجيل المقررات الدراسية وتذليل الصعاب أمام الطلاب غير المبصرين لمواصلة تعليمهم بتوفير كتب ناطقة أو كتب بريل ومساعدة الأمهات الكفيفات في تدريس أبنائهن المبصرين.

- روضة جمعية الصداقة للمكفوفين.
- وتسعى إلى تأهيل الطفل الكفيف سلوكياً وتعليمياً وتنمية مهارات الطفل الكفيف للاستعداد لدخول المدرسة ومساعدة الوالدين في كيفية التعامل مع طفلهم المعاق بصرياً.

3.5.1.2.الإعاقة الجسدية

- **دعم مشاريع محو الأمية**

وذلك بهدف تعليم الطالبات المعاقات جسدياً ومحو أميتهن في منازلهن لصعوبة انتقالهن، وتأهيلهن لمهن صغيرة داخل منازلهن.

- **التعليم التقني**

من أجل إكساب الفتيات مهارات الكمبيوتر والمساعدة في تأهيلهن لإيجاد أعمال تتناسب مع قدراتهن.

- **حضانة وروضة أزهار الحراك**

وتعمل على التدخل المبكر للأطفال وتأهيلهم للتعامل مع المجتمع. كذلك التركيز على التأهيل النفسي والأسري والجسدي للطفل.

3.5.1.3.الإعاقات المتعددة

3.5.1.3.1.مشاريع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

هناك 6 مشاريع تابعة للوزارة وهي:

- مركز التأهيل الأكاديمي والمهني.
- مركز شيخان الفارسي للصم.
- مركز بنك البحرين والكويت.
- دار التأهيل.
- مركز الطفل للرعاية النهارية.
- دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعاقين.

وتهدف المشاريع إلى تشخيص حالة المعاق للكشف عن قدراته وإمكاناته واكسابه المهارات الأكاديمية والمهارات المهنية لتأهيله للالتحاق بوظيفة مناسبة وتحقيق التكيف الاجتماعي والاستقلال الذاتي. وتوفير الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والترفيهية للأطفال.

3.5.1.3.2. مشاريع جمعية رعاية الطفل والأمومة.

- مركز الأمل للرعاية المبكرة.

ويسعى إلى تقديم الخدمات التربوية والتعليمية للأطفال المعاقين عقلياً والذين تتراوح أعمارهم بين 3-6 سنوات.

- معهد الأمل للتربية الخاصة.

يهدف إلى توفير الرعاية التربوية والصحية والاجتماعية للأطفال المعاقين وتنشئتهم التنشئة السليمة ليتمكنوا من الاندماج في المجتمع والحصول على أساسيات التعليم في القراءة والكتابة والحساب.

3.5.1.3.3..مشاريع وزارة التربية والتعليم

- **دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول العادية:** ويهدف إلى تمكين الطالب من مسايرة أقرانه الطلبة داخل الصف الدراسي العادي وتفعيل مبدأ تكافؤ فرص التعليم بين الطلبة ومواكبة التوجهات العالمية في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف العادية.
- **دمج أطفال متلازمة داون والتخلف العقلي البسيط في المدارس العادية:** ويهدف إلى تقديم الخبرات التربوية والتعليمية عن طريق توفير البيئة الملائمة وتقديم البرامج لكل طالب وطالبة حسب قدراته وإمكانياته.

كذلك تم رصد مشروعين لوزارة التربية والتعليم في مجال الموهبة والتفوق وهما.

- **مركز رعاية الموهوبين**

ويهدف إلى الكشف والتعرف على الطلبة الموهوبين والمبدعين في مدارس وزارة التربية والتعليم وتقديم الرعاية المتخصصة لهم وتنمية قدراتهم المختلفة في جميع مراحل التعليم العام.

- **برنامج الطلبة المتفوقين والموهوبين**

ويهدف إلى تقديم الرعاية التربوية والتعليمية الملائمة للطلبة المتفوقين والموهوبين كل حسب قدراته واستعداداته.

3.5.1.4.مشروع للاحتياجات الخاصة (فئة صعوبات التعلم)

3.5.1.4.1.المؤسسة البحرينية للتربية الخاصة

وهي مؤسسة خاصة وتهدف إلى تقديم الخدمات النوعية في مجال صعوبات التعلم للأطفال الدين يعانون من (الديسلكسيا) و اضطراب وتشتت الانتباه وفرط الحركة، ونشر الوعي المجتمعي لأهمية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على وضع التشريعات والقوانين التي تحمي حقوقهم للحصول على الفرص المتكافئة كالأطفال الآخرين.

3.5.2. الإنجازات في جميع مشاريع الاحتياجات الخاصة.

تنظيم دورة تدريبية في جامعة البحرين على الكمبيوتر الناطق وتوفير جهازي كمبيوتر ناطق، توفير 120 شريطاً مسجلاً لمقررات دراسية و 50 شريطاً لكتب ثقافية. بالإضافة إلى إعداد المنهج والبرامج للتعليم لروضة أزهار الحراك.

3.5.2.1الإعاقة الجسدية.

محو أمية 18 فتاة معاقة جسدياً، وتعليم 10 فتيات القرآن الكريم، توفير ثلاثة أجهزة حاسوب، وتوفير مدربين للتدريب من الجمعية. تخريج 129 طفلاً معاقاً حركياً مع تزويدهم بالمهارات الأساسية للاندماج في المدارس العادية.

3.5.2.2الإعاقة السمعية.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / مركز شيخان الفارسي، جمعية تنمية الطفولة / مركز سلطان / مركز الشامل للصم والبكم (خاص) تقديم برامج أكاديمية، خدمات مهنية، توجيه وإرشاد.

3.5.2.3.الإعاقات المتعددة (عقلية/ متلازمة داون/ توحد).

تدريب العاملين وحصولهم على دبلوم تخصص في رعاية وتأهيل المعاقين من جامعة البحرين. الاشتراك في المؤتمرات والندوات والمخيمات الكشفية.

3.5.2.3.1.مركز الأمل للرعاية المبكرة ومعهد الأمل.

تعليم وتدريب وتأهيل أعداد كبيرة من المعاقين ولا توجد إحصائية عن تلك الأعداد للفترة الماضية التي امتدت لحوالي 23 سنة.

3.5.2.3.2.وزارة التربية والتعليم .

ساهمت في دمج أطفال متلازمة داون والإعاقة العقيلة البسيطة والمتوسطة في المدارس الحكومية.

3.5.2.4.صعوبات التعلم.

كذلك ساهمت الوزارة في دمج الأطفال ذوي الصعوبات التعلمية في الصفوف العادية مع وضع برنامج خاص لتعليمهم. أما المؤسسة البحرينية للتربية الخاصة فقد أصبحت متخصصة في تشخيص وتقييم الأطفال ذوي الصعوبات التعلمية والسلوكية ووضع برامج علاجية وتعديل سلوك بالإضافة إلى نشر الوعي والثقافة في المجتمع بالنسبة لصعوبات التعليم وتدريب المعلمين والمعلمات في كيفية التعامل مع هؤلاء الأطفال.

3.5.2.5.الموهبة والتفوق.

ساهمت وزارة التربية والتعليم في إعداد برامج للطلبة المتفوقين والموهوبين وكذلك الإعداد لمركز للموهوبين يكتشف الموهبة عند الطلاب وينميها.

3.5.3.التقييم.

بينت الدراسة أن غالبية البرامج والمشاريع تم تقييمها داخلياً أي من قبل الإدارة المحلية للمشروع، وكانت المشاريع التي قيمت من جهات خارجية هي كالتالي:

مشاريع وزارة الشؤون الاجتماعية: مركز التأهيل الأكاديمي والمهني ـ مركز شيخان الفارسي للصم ومركز بنك البحرين والكويت للتأهيل، وتم التقييم من قبل منظمة العمل الدولية واليونسكو. معهد الأمل وتم تقييم مشروع مركز الأمل للرعاية المبكرة من قبل خبير من المملكة الأردنية الهاشمية. كذلك تم تقييم مشروع برنامج الطلبة المتفوقين والموهوبين من قبل مركز البحوث التربوية والتطوير بوزارة التربية بالتعاون مع جامعة الخليج العربي .

وتم التبرير لعدم التقييم الخارجي بقلة الموارد المالية لاستجلاب خبراء خارجيين وضيق الوقت. ولكن تجدر الإشارة هنا أن عدداً كبيراً من الذين شاركوا في تزويد الدراسة بالبيانات لم يكونوا على دراية واضحة بأهمية التقييم والمعايير التي يجب استخدامها.

3.5.4.نقاط القوة في المشروع

3.5.4.1.الإعاقة البصرية: اعتماد الكفيفة ذاتياً على نفسها في القراءة عن طريق الكتب الالكترونية. تحقيق أهم الأهداف من المشروع وهي توفير المنهج على أشرطة بحيث تتمكن الكفيفة من مواصلة التعليم دون معوقات.

3.5.4.2.روضة أزهار الحراك: مواكبة التطور التقني/ روضة أزهار الحراك تدعي إنها الأولى على مستوى الوطن العربي التي تتبع التأهيل والإدماج وتعد مركزاً لتدريب مدرسات التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم / تحقيق مبدأ الدمج في المجتمع بالنسبة للمعاقين حركياً.

وزارة الشؤون: إمكانية توظيف أعداد من المتخرجين من مركز شيخان الفارسي للصم.

3.5.4.3.نقاط القوة في المشروع.

مركز الأمل للرعاية المبكرة . حسب المسؤولة يعتبر المشروع الأول من نوعة في البحرين للتدخل المبكر والذي يقدم خدمات للأطفال المعاقين عقلياً.

3.5.4.4.التحديات الداخلية

3.5.4.4.1.الإعاقة البصرية:

- قلة استخدام الأشرطة وقلة المدربين وعدم الاستفادة من الأشرطة بالدرجة اللازمة وذلك لضيق الوقت وعدم توافر أجهزة تسجيل في منازل المكفوفين.
- عدم وجود تأهيل كاف للمعلمين للتعامل مع هذه الفئة وتدني الرواتب والحاجة لكادر طبي متخصص.

3.5.4.4.2.الإعاقة الجسدية:

- محو أمية الفتيات الكفيفات ومواكبة التطور التقني.
- قلة التمويل. الاعتماد على فرد واحد في الإدارة.

3.5.4.4.3.الإعاقات المتعددة

- قلة وجود المتخصصين في مجال التشخيص.
- صعوبة توظيف التكنولوجيا لمتعددة الإعاقة.
- نقص الدعم المادي والبشري.
- ازدياد أعداد الإعاقة المتعددة .
- نقص الدعم المادي.

3.5.4.4.3.1.التحديات الداخلية

- عدم وجود إدارة خاصة تهتم بشؤون هؤلاء الأطفال، كذلك عدم توافر ميزانية خاصة لهم.
- عدم وجود كوادر متخصصة ومؤهلة كافية لدعم المشروع.

3.5.4.4.4.رعاية الموهوبين.

غياب قاعدة بيانات وعدم وجود اختبارات وأدوات تشخيصية

3.5.4.5.التحديات الخارجية

- قلة المتخصصين في الحاسوب الناطق وعدم رغبتهم في التطوع وارتفاع أسعار جهاز الكمبيوتر.
- عدم توافر المواصلات. وعدم توافر المرافقين للطالبات وقلة المتطوعين للتسجيل.
- عدم تعاون أولياء الأمور.
- رفض بعض الجهات التنسيق والشراكة من أجل توفير أساسيات العمل.
- عدم وجود فرص عمل لذوي الإعاقات المتعددة.
- الحاجة إلى دعم مادي مستمر.
- عدم تفهمهم لمشكلة أبنائهم.
- الضغوط الخارجية من قبل المجتمع وأولياء الأمور.
- عدم المشاركة في تمويل البرنامج من جهات خارجية.

3.5.4.6.الاستمرارية.

تركزت إجابات الاستمرارية في أهمية استمرار المشاريع وذلك لاستمرار وجود حالات ذوي الاحتياجات الخاصة بجميع فئاتها وازدياد وعي المجتمع بتلك الفئة وأهمية المطالبة بحقوقها. أكدت جميع الجهات على أهمية استمرارية المشاريع رغم التحديات. كذلك بينت الدراسة ان 84.3% من المشروعات مازالت مستمرة. و 6% منها متوقفة بسبب نقص الموارد المالية.الجدول رقم (3.5) يبين هذه الأرقام

جدول (3.5) : مقارنة استمرارية المشاريع و توقفها

6-2الموقف الحالي للمشروع:	العدد	%
جديد	4	4.8
مستمر	70	84.3
مخطط له	3	3.6
انتهى	1	1.2
متوقف	5	6.0
ملغي	0	.0
المجموع	83	100
غير المجابة	2	
المجموع الكلي	85	

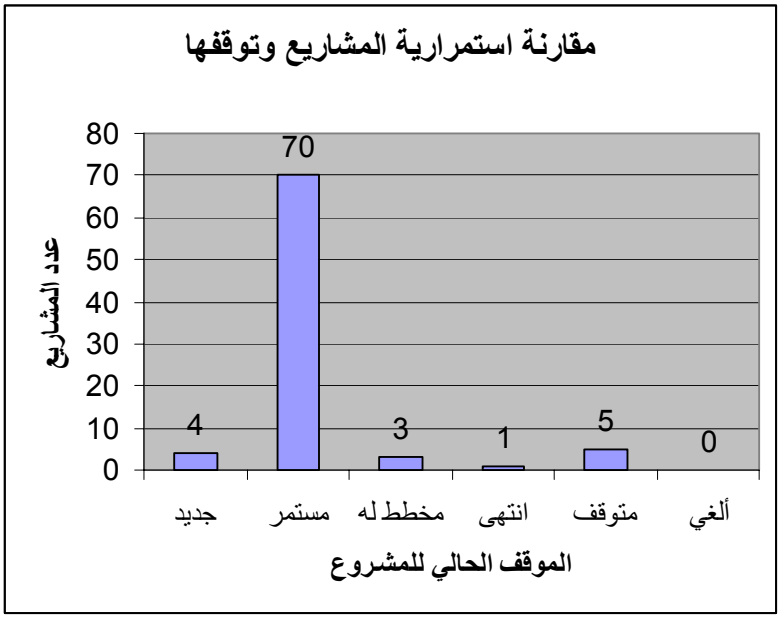

(3.4): مقارنة استمرارية المشاريع و توقفها

3.5.4.6.ما يمكن أن يضاف للمشروع.

توفير أجهزة معينة خاصة بكل فئة و التركيز على أهمية مواكبة التطور التقني متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة لاستخدام الكمبيوتر كمعين لهم في التعلم. كذلك الحاجة إلى توفير أخصائيين نفسيين للتشخيص وإيجاد مراكز للتشخيص والتدخل المبكر للإعاقات المختلفة وزيادة عدد الأخصائيين في مجال الإعاقات المختلفة و جميع هذه المتطلبات بحاجة إلى موارد مالية.

3.6.الخدمات المساندة لتمكين المرأة

رصدت الدراسة (5) مشاريع بنسبة 5.9% صنفت كخدمات مساندة لتمكين المرأة وبلغ حجم التمويل 9523 دولار. رغم ان هذا المبلغ لا يعكس المبلغ الحقيقي بسبب عدم التوثيق الدقيق الا ان هذه هي المعلومات المتوفرة لدينا. و هذه الخدمات عبارة عن مجموعة من رياض الأطفال التي أنشئت آنذاك لمساعدة المرأة العاملة على توفير مناخ آمن أثناء تواجدها في عملها. وكانت الجمعيات النسائية هي الرائدة في إنشاء أول روضة في دولة البحرين وذلك في عام 1965. ثم تبعتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية آنذاك في السبعينات من القرن الماضي بمجموعة من الحضانات ورياض الأطفال وبلغ عددها حتى عام 2004 بلغت ثمانية وثلاثين (38) روضة وحضانة تابعة لوزارة والشؤون الاجتماعية. أما عدد رياض الأطفال عموماً حتى عام 2004 فقد وصل إلى مائة واثنين وعشرين روضة (122)، وبلغ عدد الأطفال المسجلين في الحضانات ورياض الأطفال حسب تعداد وزارة التربية والتعليم في إحصاءات التعلم لعام 2001 / 2002 بلغ عددهم (16378) طفلاً وطفلة. مما لا شك فيه أن انتشار ثقافة إنشاء وتأسيس رياض الأطفال ساهم بدرجة كبيرة منذ أربعين عاماً في البحرين في تمكين المرأة من حيث توفير بيئة آمنة للأطفال حتى تستطيع المرأة أن تذهب إلى العمل أو الدراسة وهي مطمئنة على أبنائها.

رصدت الدراسة رياض الأطفال التالية

اسم المشروع	السنة	الجهة المنفذة
رياض الأطفال	1965 - مستمر	جمعية رعاية الطفل والأمومة
روضة وحضانة الأطفال	1975- مستمر	جمعية نهضة فتاة البحرين
روضة أوال	1980 – مستمر	جمعية أوال النسائية
كفالة طفل في عمر الروضة	2002 – مستمر	جمعية الرفاع الثقافية الخيرية
وحدة الحضانات	1970 – مستمر	وزارة الشؤون الاجتماعية

3.6.1.الأهداف الرئيسية

كان من الأهداف الرئيسية لتأسيس رياض الأطفال تقديم خدمات تعليمية للأطفال في سن الروضة ومساعدة الأم العاملة وإتاحة الفرصة لها للمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. أما وزارة الشؤون الاجتماعية فساهمت في منح التراخيص لرياض الأطفال والإشراف على المباني والتنسيق مع وزارة التربية والجهات الأخرى المعنية.

أما بالنسبة للإنجازات فكانت عادية تتناسب مع أهداف أي روضة من حيث تعليم الأطفال وتدريب المدرسين. وكذلك التقييم لجميع رياض الأطفال كان تقييماً داخلياً لا يستند إلى معايير حقيقية مما يعكس ضعف المفهوم المؤسساتي في المجتمع وغياب المساءلة مما يؤدي إلى ضعف الأداء والتسيب في جميع مؤسسات الدولة خاصة كانت أو حكومية.

4.المجلس الأعلى للمرأة:بوابة تمكين المرأة البحرينية

تم تأسيس المجلس الأعلى للمرأة في أغسطس 2001 وهو الجهة الرسمية المعتمدة في كل ما يتعلق بالمرأة ويتبع مباشرة صاحب الجلالة الملك، ورئاسة سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آلخليفة وقد صدر عنه عديد من التوصيات التي من شأنها أن تقلص الفجوة بين المرأة والرجل بما يتناسب مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. كما تم تدشين **الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية** في 8 مارس 2005 بمناسبة اليوم العالمي للمرأة تحت شعار (المرأة شريك جدير في بناء الدولة ونموها). وجاء ضمن بنود الأهداف الاستراتيجية في محور التعليم والتدريب ما يلي:

- تعزيز حق المرأة في التعليم والتدريب في جميع مستوياته وأنواعه وأدواته.
- تجديد المنظومة التربوية والتوجيه بقوة على زيادة الإنفاق على التعليم من أجل تعزيز جودته وتطوير مدخلاته المؤثرة على النهوض بالمرأة.
- دعم نظام تعليم الكبار وتفعيل مخرجاته، والعمل على سد منابع الأمية وتوفير فرص متنوعة للتعليم غير النظامي كالتعليم عن بعد والتعليم المستمر للمرأة.
- العمل على سن القوانين الخاصة بإلزامية التعليم ومجانيته كما نص على ذلك دستور المملكة، وضمان تطبيقه من خلال الأنظمة التعليمية والإجراءات الإدارية.

ولقد ساهم المجلس الأعلى للمرأة بخطوات واسعة ونوعية في تطوير وتمكين المرأة منذ عام 2001 أي بعد تأسيسه. ويشير تقرير مملكة البحرين لمتابعة تنفيذ مناهج عمل بيجين 2004 بأن:

- ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام بنسبة 14% عام 2002 - 2003

حيث ارتفعت الميزانية المخصصة للتعليم من 97 مليون دينار عام 2001 -2002 إلى 97,515,000 مليون دينار خلال عام 2002 – 2003 وفيما يلي نص الإنجازات في مجال التعليم مقتبس من تقرير مملكة البحرين لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين 2004 صادر عن المجلس الأعلى للمرأة.

5.المرأة والتعليم

5.1. السياسات والتغيرات والبرامج التشريعية والبرامج المنجزة

نصت المادة السابعة/ أ من الدستور على أن " ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون، وعلى النحو الذي يبين فيه، ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية".

ويجرى حاليا استكمال الإجراءات لقانون التعليم وتعديلاته، وقانون التعليم العالي وكادر المعلمين لدى السلطة التشريعية.

5.1.1.التدابير والبرامج والمشاريع المنجزة:

- وصلت نسبة الاستيعاب الصافية في المرحلة الابتدائية إلى نسبة قياسية وهي 100%.
- تم الإعلان عن مشروع جلالة الملك لمدارس المستقبل والذي يهدف إلى تطوير مهارات الطلبة(من الجنسين) في مجال التكنولوجيا الحديثة والتحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني.
- الموافقة على إنشاء مركز للقياس والتقويم ومركز رعاية الموهوبين والأندية الطلابية.

- تشكل المرأة البحرينية النسب الأعلى من الحضور في جميع المراحل التعليمية وحتى المرحلة الجامعية حيث تشكل الطالبات نسبة67.2 % من مجمل طلبة جامعة البحرين.
- توظيف تقنية المعلومات والاتصال بهدف رفع مستوى التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الابتدائية، وتحقيق مستوى عال في كفايات التقنية في 8 مدارس ابتدائية.
- تطبيق مشروع مختبرات الحاسوب في مدارس التعليم الإعدادي في 12 مدرسة للبنين والبنات.
- دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين في المدارس الحكومية.

5.1.2.النتائج المتحققة:

- انخفضت معدلات الأمية من 5% عام 2001 إلى 2.7 % في الفئة العمرية من 10-44 سنة في عام 2003.(جدول الأمية / المرأة والرجل)
- بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24 سنة 99.29%.
- وصلت نسبة إجمالي الطلبة إلى الطالبات في المدارس الحكومية والخاصة عام 2003 إلى 49.5%.

5.1.3.إحصاءات وحقائق عن وضع المرأة في مملكة البحرين

- تم تعيين أول إمرأة بحرينية بدرجة وزير في 9 نوفمبر 2001 وهي المحامية لولوة العوضي التي تقوم بمهام الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة والتي ترأسه صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حرم جلالة الملك.
- تم تعيين أول وزيرة بحرينية عام 2004 وهي وزيرة الصحة ثم تم تعيين ثاني وزيرة في المملكة وهي وزيرة الشؤون الاجتماعية عام 2005.
- هناك أربع سيدات يشغلن منصب وكيل وزارة مساعد في مجال الشؤون الاجتماعية، الثقافية، الخدمة المدينة وشؤون المرأة.
- هناك حوالي 25 سيدة يشغلن منصب مدير عام في القطاع الحكومي غالبيتهن في مجال الصحة والتعليم والداخلية والدفاع.
- تشغل 4 سيدات مناصب تنفيذية عليا تصل لدرجة رئيس تنفيذي ومدراء عامين في القطاع الخاص في مجال الاتصالات والخدمات الاستشارية وقطاع المصارف.

- تمارس المرأة البحرينية العمل التجاري بشكل ملحوظ حيث تم تأسيس أول جمعية لسيدات الأعمال في العام 2000م. وتم ترشيح ولأول مرة سيدة أعمال بحرينية لعضوية مجلس إدارة غرفة التجارة وصناعة البحرين.
- تحمل 190 إمرأة بحرينية شهادة الدكتوراه مقابل 490 رجلاً أي بنسبة 38.7% من إجمالي حاملي شهادات الدكتوراه.
- تشكل المرأة العاملة في البحرين ما نسبته 23.5% من إجمالي قوة العمل الوطنية مقارنة بما نسبته 5% في عام 1971م.
- معدل البطالة بالنسبة للنساء 10.5%.
- 52.2% من الإناث يحملن الشهادة الثانوية وما فوق.
- نسبة الأمية في وسط الإناث 17% (من واقع 405,667 بحرينياً)

6. الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية مارس 2005

ويأتي إعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية تجسيداً واضحاً لالتزام المجلس الأعلى للمرأة بضرورة رفع شأن المرأة البحرينية، بما يحقق لها مساهمة أكبر وأشمل في المجتمع باعتبارها مواطناً يتمتع بكامل أهليته في الشراكة البناءة.

وتستند هذه الاستراتيجية إلى ميثاق العمل الوطني الذي أكد المساواة بين الرجل والمرأة وإلى دستور مملكة البحرين لعام 2002م الذي نص على أن " تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية ".

وتنطلق هذه الاستراتيجية كذلك من أهداف ومهام المجلس الأعلى للمرأة التي نص عليها قرار تأسيسه. كما تسترشد الاستراتيجية بتوجيهات صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى الذي يؤكد على تعزيز دور المرأة في المجتمع إضافة إلى إسناده رئاسة المجلس الأعلى للمرأة إلى صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة بوصفه مؤسسة رسمية مرجعية ذات طبيعة استشارية يحال إليها كل ما يختص بقضايا المرأة وشؤونها.

وأخيراً فقد تم إعداد هذه الاستراتيجية نتيجة للجهود الحثيثة التي يبذلها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع جميع المؤسسات المختلفة الرسمية والأهلية، مستندة إلى

مجموعة من الدراسات والأبحاث الوطنية التي قام بها كوكبة من الخبيرات والخبراء في مملكة البحرين بإشراف المجلس الأعلى للمرأة، إضافة إلى التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مما يؤكد حرص مملكة البحرين على التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية.

وترتكز هذه الإستراتيجية في تنفيذها على مبدأ التعاون والتنسيق مع جميع مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وفقاً للضوابط الدستورية للنظام السياسي في المملكة.

6.1.مرتكزات ومنطلقات الإستراتيجية

تتمثل أهم المرتكزات التي تقوم عليها الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة في مملكة البحرين في ما يلي:

- مبادئ الشريعة الإسلامية.
- القيم العربية والإنسانية الأصيلة وتراثنا الحضاري والثقافي.
- نصوص ميثاق العمل الوطني في المساواة بين المرأة والرجل.
- نصوص دستور مملكة البحرين لعام 2002م في مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة المختلفة.
- نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1984م.
- العهود والمواثيق والإعلانات والاتفاقات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة، وما أفضت إليه نتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

أما منطلقات الاستراتيجية فهي:

- استكمالاً للجهود الوطنية في مملكة البحرين في المجالات التشريعية والتنموية الرامية إلى تمكين المرأة وتعزيز مساهمتها في جهود التنمية.
- اقتناعاً بقدرات المرأة وإمكاناتها في المشاركة بفاعلية في تحقيق التنمية الشاملة متى ما توافرت لها الفرص المتكافئة.
- تجسيداً للجهود التي يقوم بها المجلس الأعلى للمرأة في مجال تمكين المرأة وتعزيز مساهمتها التنموية.
- استجابة لتوجيهات صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بأهمية رفع كفاءة المرأة البحرينية وتعزيز قدراتها.

- تسليماً بأن قضية المرأة هي قضية مجتمعية تتطلب تضامن جهود جميع المؤسسات الرسمية والأهلية والمرأة نفسها.
- تلبية لتوجيهات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة بأهمية ترجمة رؤية منهاج عمل بيجين إلى استراتيجيات وخطط عمل لتقدم المرأة.
- إيماناً بضرورة توفير فرص العمل لكل مواطن والتمتع بحق المشاركة في الشؤون العامة والحقوق السياسية للرجال والنساء على حد سواء.
- تأكيداً لالتزام المملكة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي انضمت إليها البحرين عام 2002م.
- انطلاقاً من تعهدات المملكة التي وردت في التقرير الوطني للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000م والأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.
- تأكيداً للتوجيهات السياسية في المملكة بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والتي مارست حقها بالانتخاب والترشيح أثناء الانتخابات البلدية والبرلمانية عام 2002م.
- إيماناً بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع القوانين التي تعنى بالاقتصاد وسوق العمل.
- تأكيداً للحاجة إلى دمج مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجيات وخطط وبرامج المؤسسات العامة والخاصة.
- انطلاقاً من أهمية تكوين ثقافة مجتمعية تدعم تمكين المرأة عن طريق اتباع سياسة إعلامية محددة.
- دعماً للجهود الأهلية التي ساهمت فيها جميع شرائح المجتمع لدعم التوجهات الرسمية الرامية إلى النهوض بالدور التنموي للمرأة.

6.2.المشاريع المميزة في المملكة

الشبكة العربية للمرأة في العلوم والتكنولوجيا

إن تعزيز الدور الفعال للمرأة في جميع أنحاء العالم يتطلب تحسيناً نوعياً وكمياً في فرص التعليم والتدريب المتاحة لها، كما يتطلب منح المرأة دوراً أكبر في تنمية مجتمعها على الصعيد الاجتماعي- الاقتصادي. لقد تمت دراسة أوضاع العلماء من النساء وتحليلها ومناقشتها بالتفصيل في المؤتمر العالمي للعلوم الذي عقد في بودابست بالمجر في يونية 1999، وقد أكد المؤتمر على أن التفرقة بناء على الجنس تعوق نصف المجتمع عن المساهمة في أنشطة التنمية المستدامة وبالتالي يختل ميزان التطور والتقدم. وبناءً

على ذلك تم الإعراب عن الحاجة الملحة لإدماج المرأة في كل جوانب عملية التنمية. وقد ركزت القرارات المتخذة بهذا القصد على الحاجة إلى جهود كبيرة والتزامات قوية لكي تصبح العلوم والتقانة ذخراً وملكاً مشتركاً يستفيد منه جميع أفراد المجتمع دون تفرقة. وكان أحد هذه القرارات هو إنشاء شبكات عالمية للعلماء من النساء.

وبعد انتهاء المؤتمر بدأت الجهود في الوطن العربي، وفي مناطق أخرى، من أجل تأسيس شبكات للعلماء من النساء، وقد استهل هذا الجهد في الوطن العربي اجتماع تحضيري إقليمي تم عقده اجتماع تحضيري إقليمي في القاهرة في سبتمبر 2003، وذلك بهدف مناقشة مبدأ إنشاء شبكة من المتخصصات العربيات في مجال العلوم والتقانة. وقد أيّد الاجتماع بالإجماع تأسيس شبكة عربية للمرأة في العلوم والتكنولوجيا (ANWST) من أجل الإحاطة بالجهود والابتكارات والإنجازات التي تضطلع بها النساء العرب في مجالات العلوم والتقانة والاعتراف بها ونشرها وأيضاً من أجل إتاحة الفرصة لهن لإضافة منظور جديد للبحث والتطوير في بلادهن.

ويقوم الهدف التنموي للشبكة على دعم والدعوة إلى أسلوب " الحق في عملية التنمية" من أجل تمكين وترقية المرأة العربية في العلوم والتقانة والابتكار بالإضافة إلى إدخال منظور مساواة الجنسين ضمن الاتجاه الفكري السائد في سياسات التنمية وبرامجها ومشاريعها كأداة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، حيث أن الغاية المستهدفة هي بناء مجتمع علمي متكامل قادر على مواجهة تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال تعزيز الدور الفعال للمرأة وتعزيز مشاركتها الفعالة ومساهمتها في العلوم والتقانة والابتكار.

أما الأهداف المباشرة فتشمل تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة العربية في صناعة الاستراتيجيات وتطوير السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالعلوم والتقانة والابتكار، وكذلك بناء جسور للتعاون والتشارك بين المتخصصات العربيات في مجال العلوم والتقانة. وتضم الأهداف أيضاً زيادة وعي المجتمعات العربية والدولية فيما يختص بمساهمات وإنجازات المرأة العربية في مجال العلوم والتقانة بالإضافة إلى تنسيق وتقوية أواصر التعاون بين المؤسسات العربية والدولية. وتسعى الشبكة العربية للمرأة في العلوم التكنولوجيا إلى تيسير حصول الفتيات العربيات الواعدات على فرص تعليمية وتدريبية في مجال العلوم والتقانة، كما تهدف إلى تشجيع الابتكار العلمي للمرأة العربية والاعتراف به. وسوف تؤدي الشبكة دور العامل المحفز لتوثيق أواصر التعاون بين المؤسسات

والمنظمات والجهات المختلفة التي تعمل في مجالي إدخال مساواة الجنسين ضمن الاتجاه السائد وتمكين المرأة في العلوم والتقانة والابتكار.

من المتوقع أن تؤدي الشبكة العربية للمرأة في العلوم والتكنولوجيا إلى مشاركة وانخراط الفتيات في مجال العلوم والتقانة مشاركة يحيطها الإشراف والدعم، وإلى إبراز دور المتخصصات العرب في العلوم بشكل أوضح في الجمعيات العلمية واللقاءات المهنية بالإضافة إلى ذلك سوف تقوم الشبكة بتنشيط وتعزيز تعاون أقوى وتواصل أفضل بين العلماء من النساء في الوطن العربي من جهة وبينهن وبين نظيراتهن على مستوى العالم من جهة أخرى وذلك في مجالات العلوم والطب والهندسة والتقانة.
ولقد اسضافت جامعة الخليج العربي بمملكة البحرين الاجتماع التأسيسي للشبكة في فبراير 2005 بدعم من مكتب اليونسكو بالقاهرة ولقد عقدت جامعة الخليج العربي مجموعة من الاجتماعات لتعريف المجتمع العلمي النسائي بمبادرة إنشاء الشبكة والتعرف على رغبتهن في العمل على تنفيذ برامجها وقد أظهرت تلك الاجتماعات الإجماع على ضرورة إنشاء الشبكة كأداة فعالة لتمكين المرأة وتحفيز دورها في العالم العربي.

7.التعليم العالي ودوره في تمكين المرأة في مملكة البحرين

لا شك أن التعليم العالي في أي مجتمع يشكل أحد الركائز الأساسية لتنمية مستدامة لجميع أفراد ذلك المجتمع، والمرأة جزء من المجتمع البحريني الذي يشهد تطوراً كبيراً في التعليم العالي على المستوى الرسمي والخاص. فالأعداد كما ستبينها الدراسة فيما بعد في جامعة البحرين وجامعة الخليج العربي ومعهد البحرين للتدريب شهدت ازدياداً كبيراً، وكان نصيب المرأة في بعض المجالات النصيب الأكبر. كما شهدت المملكة في السنوات الخمس الأخيرة تطوراً وازدياداً كبيراً في عدد الجامعات والمعاهد الأهلية مما أتاح الفرصة لعدد كبير من النساء للالتحاق بالتعليم العالي والتعليم المستمر من خلال البرامج والدورات التي تطرحها تلك المؤسسات التعليمية الخاصة.

7.1.جامعة البحرين

تبين إحصاءات جامعة البحرين تزايد أعداد المنتسبين للجامعة سنوياً فمنذ عام 1995 وحتى عام 2005 تضاعف العدد الكلي للمنتسبين للجامعة بمعدل ثلاثة أضعاف، فبينما كان العدد الكلي للطلبة المسجلين في الجامعة في عام 1995 يقدر بـ 6921 طالباً وطالبة بمعدل 2891

ذكراً 4030 أنثى وبنسبة 58.2% بزيادة للإناث في جميع التخصصات ما عدا تخصصات الهندسة بفروعها. ويبين الجدول التالي التوزيع حسب التخصصات.

جدول رقم(7.1)

إحصاءات بأعداد الطلبة المسجلين بجامعة البحرين في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 1995 / 1996م

الكلية	ذكور	إناث	المجموع
الآداب	314	1000	1314
التربية	302	640	942
الإدارة	515	1118	1633
الهندسة	1333	523	1856
العلوم	427	749	1176
المجموع	**2891**	**4030**	**6921**
النسبة المئوية	**%41.7**	**%58.2**	**%100**

جدول رقم (7.2)

إحصاءات بأعداد الطلبة المسجلين بجامعة البحرين في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2005/2004م
Statistical data of the number of students Registered at the University of Bahrain in the First Semester of the academic year 2004/2005

College	المجموعT	%	ذكور M	%	إناث F	الكلية
Arts	3985	18.7	744	81.3	3241	الآداب
Education	2756	17.9	494	82	2262	التربية
Business	5441	36.8	2003	63.0	3438	إدارة الأعمال
Science	969	14.4	140	85.5	829	العلوم
Engineering	1820	72.5	1321	27.4	499	الهندسة
Information Technology	2324	40.3	937	59.6	1387	تقنية المعلومات
Law	1104	31.5	348	68.4	756	الحقوق
Deanship of Scientific Research	18	38.8	7	61.1	11	عمادة البحث العلمي
Total	**18417**	**32.5**	**5994**	**67.4**	**12423**	**المجموع الكلي**

أما إحصاءات جامعة البحرين لعام 2005/2004 لعدد المسجلين في الفصل الأول فقد بينت زيادة قدرها ما يربو على ثلاثة أضعاف منذ عام 1995 في العدد الكلي كما هو مبين في الجدول رقم (7.1) أي بزيادة قدرها ما يربو على ثلاثة أضعاف منذ عام 1995 في العدد الكلي. أما بالنسبة للتخصصات المختلفة فقد فاقت الفتاة زميلها من حيث الكم في جميع التخصصات ما عدا الهندسة بفروعها المختلفة فقد كان عدد الإناث بالنسبة للذكور 499 أنثى مقابل 1321 ذكراً. أما أعداد الفتيات اللواتي انضممن إلى جميع التخصصات الأخرى فقد فاقت أعداد الذكور. ففي تخصص العلوم فاقت أعداد الإناث الذكور بـ ستة أضعاف أي بنسبة 85.5% للإناث مقابل 14.4% للذكور وكذلك تقنية المعلومات فكان عدد الإناث 1387 أنثى مقابل 937 ذكراً أي بنسبة 60 % إناث و40 % ذكور وكذلك بقية التخصصات. أما بالنسبة للدراسات العليا في كلية التربية والتي شملت ماجستير التربية فقد كان مجموع الطالبات 17 مقابل 15 للطلاب أي بنسبة 56.6% إناث مقابل 43.3% ذكور، بينما اختلفت النسب في ماجستير الإدارة التنفيذية فتضاعف عدد الذكور على عدد الإناث فبينت الأرقام أن هناك 14 إنثى مقابل 35 ذكراً أي بنسبة 28.5% إناث و 71.4% ذكور وهذا يعكس الاتجاه السائد في التوظيف في المراكز الإدارية حيث إن أعداد الرجال تفوق بكثير أعداد النساء في المناصب الإدارية.

فلقد بينت إحصاءات التعليم بوزارة التربية والتعليم البيانات التالية. للأعوام من 2001 – 2004

جدول (7.3)

عدد العاملين في المناصب القيادية بديوان وزارة التربية والتعليم

البيان	العام الدراسي	العدد		
		ذكور	إناث	المجموع
المدراء	2002/2001م	...	...	...
	2003/2002م	9	7	16
	2004/2003م	7	5	12

الرؤساء	2002/2001م	...	...	...
	2003/2002م	29	16	45
	2004/2003م	34	13	47

فكما هو مبين أعلاه فإن عدد مدراء الأقسام إلى المديرات كان 9 ذكور إلى 7 إناث أي بنسبة 56.2% ذكور إلى 43.7% إناث. أما عدد الرؤساء إلى الرئيسات فقد تجاوز الثلاثة أضعاف بنسبة 75.5% ذكور إلى 28.8% إناث.

أما ماجستير العلوم في الرياضيات فهناك 4 إناث مقابل 1 ذكر واحد أي بنسبة 80% إناث إلى 20% ذكور، وعلى عكس هذا الاتجاه كانت المعدلات في دكتوراه الهندسة بفروعها فسجلت الإحصاءات، 1 أنثى واحدة مقابل 5 ذكور أي بنسبة 16.6%إناث مقابل 83.3% ذكور. وكذلك الماجستير في الإدارة الهندسية فاق عدد الذكور عدد الإناث 6 إناث مقابل 28 ذكور أي بنسبة 17.6% إناث مقابل 82.3 ذكور. وتساوى عدد الذكور والإناث في ماجستير علم الحاسوب.

جدول (7.4)

إحصاءات بأعداد الطلبة المسجلين في الدراسات العليا بجامعة البحرين في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2004 / 2005 في جميع التخصصات

التخصص	إناث	ذكور	المجموع
ماجستير في اللغة العربية	9	7	16
ماجستير في اللغة الإنجليزية	3	4	7
دكتوراه التربية الرياضية	2	2	4
ماجستير التعليم الابتدائي	5	5	10
ماجستير التربية الرياضية في الإدارة الرياضية	1	0	1
ماجستير التربية الرياضية في التدريب الرياضي	2	1	3
ماجستير التربية الرياضية في الطب الرياضي	1	2	3
ماجستير الإرشاد النفسي	5	2	7
الماجستير في القياس والتقويم التربوي	3	3	6
ماجستير الإدارة التنفيذية	14	35	49
ماجستير العلوم في الرياضيات	4	1	5
التخصص	**إناث**	**ذكور**	**المجموع**

دكتوراه في الهندسة المدنية	0	1	1
دكتوراه في الهندسة الكيميائية	1	0	1
دكتوراه في الهندسة الكهربائية	0	2	2
دكتوراه في الهندسة الميكانكية	0	2	2
ماجستير في الإدارة الهندسية	6	28	34
ماجستير في الهندسة المدنية	2	2	4
ماجستير في علم الحاسوب	2	2	4
ماجستير في البيئة والتنمية المستدامة	11	7	18
المجموع	71	106	177
النسبة المئوية	**%40.1**	**%59.8**	**%100**

بين الجدول أعلاه التباين بين أعداد الإناث والذكور المسجلين للدراسات العليا في جامعة البحرين بشكل عام، فجامعة البحرين ساهمت في تعليم المرأة وإتاحة الفرصة لتنمي من قدراتها العلمية والتي تنعكس فيما بعد على أدائها في سوق العمل أو تربية الأطفال وحياتها بشكل عام.

7.2.جامعة الخليج العربي

منذ أن تأسست جامعة الخليج العربي في عام 1979حرصت على أن تتميز في برامجها المقدمة وتوزعت التخصصات بين كلية الطب والعلوم الطبية وكلية الدراسات العليا والتي شملت على التخصصات التالية:

علوم الصحراء، التقنية الحيوية، إدارة التقنية، الإدارة البيئية، التخلف العقلي، صعوبات التعلم، التفوق العقلي، التدريب والتعليم عن بعد وهذا تخصص جديد أضيف مؤخراً لقائمة التخصصات، والجدول التالي يبين الطلبة المسجلين بالجامعة حسب التخصصات للعام الجامعي 2005/2004

كلية الطب والعلوم الطبية:

جدول رقم (7.5) :

الطلبة المسجلون بجامعة الخليج العربي للعام الجامعي 2004 / 2005

التخصص	ذكور	اناث	المجموع
البكالوريوس	213	425	638
التعليم الطبي	8	24	32
السياسات الصحية	1	11	12
المختبرات الطبية	8	13	21
المجموع في كلية الطب والعلوم الطبية	230	473	703
النسبة المئوية	**%32.7**	**%67.2**	**%100**

فكما هو مبين في الجدول أعلاه اكتسحت النساء مقاعد كلية الطب والعلوم الطبية بما يعادل 67.2% من العدد الإجمالي للمسجلين في كلية الطب، أي أكثر من ثلثي العدد الكلي وهذا في حد ذاته تمكين للمرأة في المجالات العلمية المتطورة.

جدول (7.6):

عدد المسجلين في كلية الدراسات العليا بجامعة الخليج العربي للعام الجامعي 2004 / 2005

التخصص	ذكور	إناث	المجموع
علوم الصحراء	15	11	26
التقنية الحيوية	6	8	14
إدارة التقنية	36	8	44
الإدارة البيئية	1	3	4
التخلف العقلي	12	15	27
صعوبات التعلم	15	13	28
التفوق العقلي	26	28	54
التدريب والتعليم عن بعد	6	6	12
المجموع	117	92	209
النسبة المئوية	%55.9	%44	%100

أما التخصصات الأخرى في كلية الدراسات العليا فقد كادت تتساوى أعداد الذكور والإناث لـولا تخصص الإدارة التقنية الذي تفوق فيـه عـدد الـذكور بمعـدل 36 طالبـاً مقابـل 8 طالبـات فـي التخصص نفسه الذي أخلّ بتوازن العـدد فارتفعـت نـسبة الـذكور إلـى 55.9 % مقابـل 44% للإناث.

بالتحليل الكمي الإجمالي لأعداد الـذكور والإنـاث فـي جامعـة الخلـيج العربـي تتجـه الأرقـام التالية لصالح المرأة. فحسب إحصائية الجامعة وصل العدد الإجمالي فـي جميـع التخصـصات للعام الجامعي 2005/2004 إلى 912 طالباً وطالبة، مـنهم 347 ذكـراً و565 أنثـى أي بنـسبة 38% ذكور و 61.9% إناث. فأعداد الطالبات فاقت أعداد الطلاب في جامعة البحـرين وجامعـة الخليج مما يساهم بدرجة كبيرة في تمكين المرأة في المملكة تعليمياً علـى الأقـل وإن لـم ينعكس ذلك تماماً على سوق العمل والمناصب العليا في المؤسسات الحكومية والخاصة.

7.3.معهد البحرين للتدريب

يهدف معهد البحرين للتدريب إلى تـوفير التـدريب التـأهيلي المـستمر للبـاحثين عـن العمـل وتزويدهم بالمعارف والمهارات الفنية مما ييسر اندماجهم في سـوق العمـل. ويمـنح المعهـد شـهادات الدبلوم الأولى والدبلوم الوطني والدبلوم الـوطني العـالي، وغالبيـة برامجـه موجهـة لتأهيل الذكور لسوق العمل بالإضافة إلى بعض البـرامج الموجهـة للفتيـات لـذا يفـوق أعـداد الذكور أعداد الإناث. حيث بينت إحصاءات معهد البحرين للتدريب لعام 2004 الأعداد التالية: 1911طالباً و892 طالبة المجموع الكلي 2803 أي بنسبة 68.1% ذكور و 31.8% إناث.

جدل (7.7) :

أعداد المتدربات (الإناث) في السنوات التدريبية من 1992 و لغاية 2004

Year	Register Trainee			Grad. Trainee		
	Male	Female	Total	Male	Female	Total
1992	172	55	227	100	41	141
1993	441	199	640	25	8	33
1994	637	292	929	231	157	388
1995	907	376	1283	270	69	339
1996	1236	515	1751	485	249	734
1997	1522	683	2205	598	417	1015
1998	1733	849	2582	791	453	1244
1999	2175	1068	3243	1096	600	1696
2000	2366	1067	3433	1128	615	1743
2001	2719	1045	3764	1201	557	1758
2002	2445	926	3371	1195	516	1711
2003	2334	910	3244	736	331	1067
2004	1911	892	2803	-	-	0

وبلغ عدد الخريجات لعام 2004/2003 516 طالبة في التخصصات المختلفة.

7.4.الجامعات الأهلية

لعب التعليم العالي دوره في تمكين المرأة حيث شهدت المملكة في السنوات الخمس الأخيرة تطوراً وازدياداً كبيراً في عدد الجامعات والمعاهد الأهلية مما أتاح الفرصة لعدد كبير من النساء للالتحاق بالتعليم العالي والتعليم المستمر من خلال البرامج والدورات التي تطرحها تلك المؤسسات الخاصة وهي.

- الجامعة الخليجية
- School of medicine / AMA University
- University Collage of Bahrain

- الكلية الجامعية في البحرين / Mc Master University
- الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا / Royal Collage of Surgeons In Ireland
- جامعة البحرين الطبية / Medical University of Bahrain
- الجامعة الأهلية / Gulf University
- الجامعة العربية المفتوحة
- الجامعة الملكية للبنات
- جامعة الخوارزمي
- معهد بيرل الدولي
- جامعة المملكة
- معهد نيويورك
- جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا
- جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

شهدت مملكة البحرين ازدياداً كبيراً في عدد المعاهد والجامعات الأهلية في السنوات الخمس الأخيرة فلقد وصل عدد الجامعات الأهلية في المملكة إلى 15 جامعة أهلية منذ عام 2001.

ونظراً لأن جميع الجامعات الأهلية جديدة فلم نتمكن من الحصول على أعداد الطلاب والطالبات المسجلين في الجامعات. ولكن مما لا شك فيه فإن النمط الذي تكرر في جامعة البحرين وجامعة الخليج سيتكرر هنا أيضاً فإن نسبة الطالبات سيكون أعلى فيه من نسبة الطلاب.

8. التوصيات المستقبلية

8.1.القضايا الأولى بالمواجهة في مملكة البحرين

لا شك أن جميع المجالات الاقتصادية والصحية والإعلامية هامة بل حياتية ولكن جميعها تعتمد على مجال التعليم. فالتعليم هو العمود الفقري لجميع المجالات بل للحياة نفسها. وهنا لا أقصد بالتعليم محو الأمية، فالبحرين تجاوزت هذه المشكلة نظراً لصغر حجمها وعدد سكانها البحرينيين الذي لا يتجاوز نصف مليون نسمة وجهود وزارة التربية في القضاء على هذه المشكلة. إن المعرفة الحقة هي تلك المعرفة المنبثقة من تمازج المعلومات وإعادة تركيبها لتتناسب مع البيئة والمجتمع الذي انبثقت منه. والتي تساهم في حل المشكلات المنبثقة من ذلك المجتمع.

فالمرحلة القادمة يجب أن توازن بين كفتين، الكفة الإنسانية والكفة العلمية. ففي جانب التطور العلمي يجب أن تتجه الجامعات والمؤسسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية إلى تطوير البحث العلمي، وأن يكون للجامعات دور أساسي في رسم وتنفيذ استراتيجيات البحث والتطوير، ويتطلب تحفيز البحث والتطوير جهوداً مكثفة لتطوير البيئة الاجتماعية والعلمية والتجارية والتشريعات بغرض تعزيز مجالات البحث والتطوير المختلفة. وكشف تقرير العلم في العالم (اليونسكو، 1998) عن تدني تمويل البحث العلمي في العالم العربي إذ اعتبر من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم حيث بلغ الإنفاق العلمي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.14% فقط في العالم العربي عام 1996، مقابل 2.9% لليابان و 1.62% لكوبا.

إن تحقيق نسق فعال للبحث العلمي والتطوير التقاني في المجتمعات العربية يتطلب الالتزام الجاد من صانعي القرار والرغبة الحقيقية والصادقة للتغيير ومواكبة التقدم العلمي. فحسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 تأتي المنطقة العربية في ذيل القائمة العالمية فيما يخص عدد مواقع الانترنت وعدد مستخدمي الشبكة (ص 72) فالتزاوج بين البحث والتقانة أصبح ضرورة ملحة لا يمكن التلكؤ فيه. إن توفير أجهزة الحاسوب ودعمها بالشبكة والمواقع لا يضمن بالضرورة خلق المعرفة. فكما بينت سابقاً إن كثرة المعلومات وسرعة معالجتها تقانياً لا يخلق المعرفة. إن طريقة التفكير واستخدام الملكات العليا من تصنيف وتحليل وتركيب هي التي تؤدي في النهاية إلى الإبداع والابتكار.
هذا يؤدي بنا إلى محطة أخرى هامة من حيث الأولويات وهي تأليف الكتب وترجمتها في جميع فروع العلم والأدب والفن. فالحضارات والثقافات تكمل بعضها البعض. وفي فترة الركود الحضاري الذي تعيشه الأمة العربية لا بد أن تعين نفسها بالإطلاع على فكر الآخر وثقافة الآخر تتمازج معهما لتخلق فكراً جديداً وحضارة متميزة. بالإضافة إلى ذلك هناك قصور شديد في إحياء نظريات المعرفة القديمة والأصلية والتي امتلكت القدرة على خلق الحضارة الإسلامية العريقة بفنونها المتميزة وعلومها وهندستها التي تتفرد بها. أن نظرية المعرفة للشيخ الرئيس ابن سيناء لهي نظرية كونية شاملة فرغم مرور قرون عليها إلا أن مضمونها يعكس الحياة والواقع.

إن الإشكالية الأساسية في الجامعات العربية هي استيرادها لنظريات المعرفة الغربية والأحادية البعد كما هي تستورد أجهزة الحاسوب. فلا يوجد هناك أي تعمق أو تحليل لهذا الفكر المستورد. فرغم مضي قرون من استيراد الأنظمة المعرفية من الغرب إلى الجامعات العربية إلا أن جميع التقارير الدولية والإقليمية تبين تدني المستوى العلمي

للجامعات العربية رغم الأموال الطائلة التي تصرف لاستيراد جامعات بأكملها كما هو الحال في بعض بلدان الخليج العربي.

إن الإشكالية هي أن **الابستمولوجيا الموضوعية والابستمولوجيا التكوينية** والدارجة في جميع الجامعات وهي عدم قدرة أي منها على تقبل واحتواء جميع جوانب المعرفة بأبعادها المختلفة، فأما هي مطلقة ومستقلة عن الذات العارفة في جميع أبعادها كما هو الحال بالنسبة للابستمولوجيا الموضوعية والفلسفة الوضعية. أو هي نسبية في جميع أبعادها كما هو الحال بالنسبة للابستمولوجيا التكوينية. إن أصحاب المذهبين الموضوعي والتكويني يؤمنون بهذا البعد أو ذاك من العالم ومن الكيان الإنساني.

خلق الإنسان من عدة أبعاد عقل وجسد وروح وكل بعد يختلف في طبيعته عن الآخر لذا يجب استخدام منهجيات مختلفة ووسائل مختلفة لفهم تلك الأبعاد المختلفة لهذا الإنسان. فالعقل مثلاً رغم أهميته قد لا يفيد في حالات كثيرة لفهم البعد الروحي والغيبيات. فنحن بحاجة إلى وسيلة أخرى ومنهجية أخرى. إن نظرية المعرفة للشيخ الرئيس هي نظرية معرفية متكاملة فهي تشمل المعرفة **الحسية** والمعرفة **العقلية** والمعرفة **الإشراقية** فنمو المعرفة لدى الإنسان حسب نظرية ابن سينا لا يتم عن طريق **التراكم الكمي للمعرفة** وإنما يتم عن طريق **التحول النوعي للمعرفة.**

أن نظرية المعرفة التي تهمل المعرفة الروحية في مجتمع مازال متمسكاً بالعقيدة والإيمان هي نظرية قاصرة، تتجاهل الحاجة الروحية لفئة ليست قليلة من الأفراد. التحدي إذن الذي على الجامعات العربية مواجهته هو إعادة صياغة نظرية المعرفة أولاً والتي تشكل الأساس لجميع النظريات العلمية والإنسانية ومن ثم إعادة صياغة نظريات التعلم والنظريات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بما يتناسب مع خصائص الإنسان العربي.

أن التحدي الذي يواجه الجامعات العربية كمؤسسات تعليمية يقع على عاتقها خلق وتطوير وتجديد المعرفة والنظريات المعرفية هو مدى انفتاحها على العالم الخارجي المليء بالمستجدات العلمية والتقنية من جهة، ومدى ارتباطها بأصولها العلمية والثقافية والحضارية من جهة أخرى.

أن القدرة على استثمار جميع الموارد المتاحة لنا – شرقية كانت أو غربية- وتطويعها لإعادة صياغة الابستمولوجيا المناسبة للقرن الحادي والعشرين هي إحدى التحديات التي تواجه النمو والتطوير في الجامعات العربية. إن الوسيلة الفعالة لمعاودة الإنتاج المعرفي المتكامل تتمثل في امتلاك التفكير الجدلي الذي يفسح المجال للحوار الهادف بين الأطروحة thesis والأطروحة المضادة anti thesis لخلق أطروحة جديدة synthesis .

لخلق أطروحة جديدة ومتفردة بهذه الأمة يستلزم من العلماء والمثقفين عدم تجاهل معرفة الذات وتنميتها. لأن من الذات المصقولة بخبرات متنوعة تنبع الأطروحات الجديدة والتي تؤدي بدورها إلى المعرفة الحقيقية والمفيدة للإنسان الذي يؤمن بالبعد الدنيوي والبعد الأخروي للحياة.

معرفة الذات إذن يجب أن تصبح أحد أهم أهداف التعليم في القرن الحادي والعشرين حيث أن جميع أسرار المعرفة ومفاتحيها تكمن داخل كيان الإنسان. فكما قال جبران

قلوبكم تعرف بصمت أسرار الأيام والليالي
لكن آذانكم تتوق إلى سماع صوت المعرفة في قلوبكم
فتعرفون بالكلام ما عرفتموه دائماً بالفكر
وتلمسون بأصابعكم جسد أحلامكم العاري
وهذا، حقا، من واجبكم
على ينبوع ذاتكم الخفي أن يفور ويجري مدمدما إلى البحر
فينكشف كنز أعماقكم اللامتناهية أمام عيونكم
لكن لاتقيموا موازين تزنون بها كنزكم المجهول
ولا تسبروا أغوار معرفتكم بعصا أو حبل
لأن الذات بحر لا حدود ولا قياس له

8.1.1.المجال الإنساني/ الوجداني.

الكفة الأخرى التي يجب المحافظة عليها لخلق توازن في المجتمع والكيان الإنساني هي الكفة الإنسانية والوجدانية.

فالمجتمع كما الكيان الإنساني لا يكتمل ويتوازن إلا بتوازن الأبعاد فيه. فكما أن التطور العلمي والتقاني مهم للأفراد الذين يمتلكون القدرات للتطور في هذه الجوانب، فإن الجانب الإنساني من المجتمع مهم أيضاً. الأفراد ذوو الاحتياجات الخاصة هم البعد الآخر في أي مجتمع، هم البعد الذي يذكرنا ويلحاح بالحلقة الأضعف. وبواجبنا نحو هؤلاء

الأفراد. ليس تعطفاً ورثاءً وإنما من باب الواجب الذي تحتمه علينا إنسانيتنا. أصبحت الدول المتطورة تقيس تطورها بالخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة والقوانين والتشريعات التي تسنها لهم للمطالبة بحقوقهم.

الاحتياجات الخاصة لا تعني فقط ذوي الإعاقات بفئاتهم المختلفة أو ذوي الصعوبات التعليمية والسلوكية وإنما تشمل أيضاً الموهوبين والمتفوقين والذين هم بحاجة إلى برامج إثرائية ومجالات أوسع لاستثمار قدراتهم وإبداعاتهم. هؤلاء هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع فكما هو واضح فنحن كأمة نشكل قوة طاردة لهؤلاء المبدعين فتتلقفهم الدول المتطورة وتصنع منهم علماء وفنانين ومشاهير. إذن المحافظة على التوازن بين كفتي الميزان تنعكس في الواقع على التوازن في شخصية الإنسان.

بالإضافة إلى الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة هناك بعد آخر يجب تكثيف الجهود لإنقاذه. البيئة والمحافظة عليها هي البعد الأخر للجانب الإنساني. فمما لا شك فيه إن البيئة والطبيعة بأكملها من حولنا دمرت بطرق مختلفة، والسبب الأساسي في ذلك هي النظرة الموضوعية والفلسفة الوضعية والتي سلخت النظريات العلمية من بعدها الذاتي والإنساني. فطبقت النظريات العلمية والإنتاجية العالية على كل شيء وتحول العالم إلى مزبلة للنفايات بجميع أشكالها والحديث يطول في هذا المجال.

خلاصة الأمر، إن القضايا الأولى بالمواجهة في مجال التعليم في مملكة البحرين هي:

- تطوير وتجديد نظريات المعرفة (الابستمولوجيا) لخلق ثقافة وعلوم أصيلة.
- التركيز على البحث العلمي ورصد ميزانية تتناسب مع أهميتة، ودعم رسمي من القيادة العليا والمجلس الأعلى للمرأة.
- محو الأمية التقنية خصوصاً لدى النساء وتشجيع التعلم الالكتروني.
- تنمية مهارات التفكير الإبداعي والعلمي كضرورة أساسية لتنمية المعرفة الحقيقية.
- تشجيع التأليف والترجمة.

- سن القوانين والتشريعات لذوي الاحتياجات الخاصة بجميع فئاتها وتصنيفاتها التي تتراوح بين الإعاقة والتفوق وتطبيقها ومعاقبة من لا يلتزم بها.
- سن القوانين والتشريعات للحفاظ على البيئة وتطبيقها ومحاسبة من لا يلتزم بها.

يجدر الذكر أن مملكة البحرين بدأت خطوات بسيطة في هذين الاتجاهين إلا أن ما نحتاجه هي قفزات سريعة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

8.1.2.الطفولة والمراهقة:

بالإضافة إلى القضايا الأساسية التي طرحت لتمكين المرأة، فإن قضايا الطفولة والمراهقة تدخل أيضاً ضمن صميم اهتمامات المرأة، فالأطفال والمراهقون هم أبناؤها وهم شغلها الشاغل. فإذا أطمأنت المرأة على حصول أطفالها على البرامج المناسبة لهم في المدرسة والمجتمع بشكل عام فهذا ينعكس إيجاباً على أدائها في العمل وحياتها بشكل عام.

إن الطفولة قضية منسية في بلداننا وكذلك المراهقة. توجد برامج متفرقة هنا وهناك ومحاولات تبدأ جادة إلا إنها تتوقف لعدم الالتزام ولنقص الموارد المالية والبشرية، ولكن لا توجد مشاريع مستقبلية حقيقية مدعومة من قبل الدولة، فحتى الآن لا يوجد لدينا مجلس أعلى للطفولة. وهذا ما أوصي به هنا وهو إنشاء مجلس أعلى للطفل لتنطلق منه التشريعات التي تحمي هؤلاء الأطفال من العنف والاعتداء والإهمال. فالأطفال أيضاً يشكلون الحلقة الأضعف في التركيبة الاجتماعية. فالأموال تضخ في المشاريع التجارية والمرافئ المالية بينما لا يجد الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة مؤسسة تعليمية تأويهم وتساعدهم لمواجهة الحياة وتزودهم بالمهارات التي تمكنهم من التعليم والتدريب للعيش بكرامة وأمان.

وكذا هو وضع المراهقين، فهم الحلقة الهشة أو المفقودة أساساً فإذا كان الأطفال يفرضون أنفسهم قسراً على الأنظمة بسبب عجزهم وصغر سنهم الذي يحتم على المجتمع أن يرعاهم، فإن المراهقين لا أحد يتوجه إليهم بأي نوع من مد يد العون أسوياء كانوا أو ذوي احتياجات خاصة وصعوبات تعلمية أو متفوقين وموهوبين. الجميع يتساوى أمام الأنظمة التعليمية والمجتمعية، يتساوى من حيث ضعف البرامج، فرغم توجه الوزارة إلى إنشاء مركز للمتفوقين والموهوبين إلا أن الجهود السابقة التي بذلتها وزارة التربية في هذا الشأن لم تكلل بالنجاح رغم ادعاءات الوزارة والوثائق التي تبرزها لأنه لا يوجد شيء ملموس على أرض الواقع.

فإذا كانت الجهات الرسمية تتحفظ على إبراز الإحصاءات التي تبين أعداد الراسبين والمتسربين من المدارس؛ فكيف يمكن معرفة كيفية مساعدة هؤلاء الطلاب واقتراح

البرامج التي تستطيع انتشالهم من الفشل ووضعهم على الطريق الصحيح مرة أخرى. هؤلاء الأطفال والمراهقين هم مستقبل الأمة وإهمالهم بهذه الطريقة يعكس إهمال الأمة لمستقبلها بأكمله.

8.2.قطاعات المرأة التي يجب أن تستهدف بالمشاريع المستقبلية في مملكة البحرين.

نبدأ بالفتيات في المدارس فهن جزء أساسي من مستقبل هذه الأمة. كما ذكرت سابقاً يجب استثمار قدراتهن وعقولهن ومواهبهن التي تكون بمثابة الثروة الحقيقية. فالفتيات في هذه المرحلة منفتحات للحياة، ذوات عقلية مرنة، وإحساس مرهف والحياة كلها أمامهن، يتطلعن إلى المستقبل، ويمتلكن القدرة على تعلم التقانة، وقادرات على التفكير الحر واستخدام التحليل والتركيب والمهارات العقلية العليا إذا دربن على ذلك ضمن برامج مدروسة وموضوعة لهذا الغرض. إن انتقاء المواهب النضرة منذ نعومة أظفارها وتوجيهها التوجيه الصحيح هو ما يجب أن يكون لاكتشاف تلك القدرات و استثمارها في جميع المجالات.

القطاع الآخر الذين يعاني بشدة رغم أهمية الوظيفة التي يقوم بها هن المدرسات. فهناك قدرات متوهجة ولكن أغلبها مدفونة تحت عبء العمل الروتيني اليومي الذي يطفئ أي وهج أو حياة. فالمدرسات وخاصة المستجدات منهن بحاجة إلى إبراز مواهبهن بطريقة تخلق المنافسة والتحدي لإبراز تلك المواهب المدفونة واستثمارها لخلق أجيال مثقفة وواعية ومفكرة وحرة.

8.3.مجالات التنسيق والتعاون بين جهات مختلفة من أجل النهوض بالمرأة العربية.

إن التنسيق من أهم الخطوات التي يجب أن توضح له برامج خاصة ومدروسة بحيث تصب كلها لخدمة الأهداف التي يسعى لتحقيقها المجلس الأعلى للمرأة بصفته الجهة الرسمية والقادرة على مساندة مشاريع المرأة وإبرازها. فالتنسيق بين المجلس الأعلى والجامعات والمؤسسات التعليمية يأتي على رأس قائمة الأولويات. وكذلك من الأهمية التنسيق بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني داخل المملكة وخارجها. بالإضافة إلى التنسيق مع المنظمات الإقليمية والعربية والدولية.

9. الخلاصة:

نستخلص من الدراسة المسحية في مجال التعليم بمملكة البحرين بأن أغلب المشاريع حتى عام 2001 كانت موجهة للمرأة والرجل على حداً سواء خصوصاً المشاريع الصادرة والممولة من الجهات الحكومية كوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والجامعات الحكومية. الا أن الجمعيات النسائية شاركت ببعض المشاريع المتوسطة والصغيرة والخاصة بالمرأة فقط.

ولكن بعد إنشاء المجلس الأعلى للمرأة عام 2001 أصبحت المرأة تخطو خطوات كبيرة ونوعية نحو تغييرات جذرية ومشاريع متخصصة لنقلها نقلة نوعية في جميع المجالات. وجاء المؤتمر الوطني تحت شعار (المرأة شريك جدير في بناء الدولة ونموها) والذي عقد بتاريخ 25 أبريل 2005 ليفعل الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة لتخطو خطوة أخرى نحو تحقيق أهداف المجلس الأعلى لتمكين المرأة وإشراكها في بناء الوطن في جميع المجالات.

كذلك تم اقتراح المشروع الوطني لتمكين المرأة تقانياً ومعرفياً وذلك لردم الفجوة الرقمية Digital Divide.
بالإضافة إلى ترشيح مشروع تثقيف الأم والطفل MOCEP كمشروع متميز يساهم في تمكين الأم والطفل.